مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 21
المجلد الثالث، مارس2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788 X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حيث تصدر أربعة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر. وقد نجحت مجلة العلوم الإنستنية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير و الاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " ارسيف "Arcif المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً, وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023,

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

اولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراه) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل- وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث **(25%).**

2. الصفحة الأولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها- جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الإلكتروني، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الإعلان عن أي دعم مالي للبحث- إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.

3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط.

4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كاملا أيهما أقل بما في ذلك الملخصان العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.

5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.

6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.

8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold).

9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ (Bold) ..

10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكِّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). Journal of Human Sciences, University of Hail.1(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). The Saudi .Journal of Special Education, 18 (1): 19-48

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic.... 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.

13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA.

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهه أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراه.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7.

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).

3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.

4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (WORD) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.

5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.

6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.

8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة **(1000)** ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمسة أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغيًا.

9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع، ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.

10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.

12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث

13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.

14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.

15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.

16. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر

17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.

18. لهيئة تحرير المجلة الحق في تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّيّاً.

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش
أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د . منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د.نوف بنت عبدالله السويداء
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. فهد بن سليمان الشايع
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس
Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education
أ. د. محمد بن مترك القحطاني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس
أ. د. علي مهدي كاظم
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم
أ. د. ناصر بن سعد العجمي
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي
أ.د. حمود بن فهد القشعان
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية
Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education
أ.د. رقية طه جابر العلواني
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية
أ.د. سعيد يقطين
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية
Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology
أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي
أ.د. محمد شحات الخطيب
جامعة طيبة - فلسفة التربية

فهرس الأبحاث

م	عنوان البحث/ اسم الباحث	رقم الصفحة
1	درجة إسهام منصة مدرستي في تحسين مخرجات التعليم عن بعد من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية بمدينة سكاكا الجوف د. بسام بن فهد زيدان الرشيد	33-13
2	برنامج تدريبي خارج الماء لتطوير بعض القدرات البدنية وأثره على الإنجاز الرقمي في السباحة الحرة للناشئين بمنطقة حائل د. خالد بن عبدالله صالح الشدوخي	50-35
3	التفكير الجدلي وعلاقته بجحود الأبناء وعدم امتنانهم للآباء والأمهات غير المنسجمين زوجيًا د. عمر بن سليمان الشلاش	67-51
4	مستوى تمكن طلاب قسمي الشريعة واللغة العربية بجامعة نجران من تطبيق مهارات الكتابة الإملائية د. عبد الله صالح سالم الهمامي د. محمود عبد العزيز عبدالمعبود عبد الله	100-69
5	العجز المتعلم وعلاقته بالقلق الاجتماعي لدى طلبة صعوبات التعلم في المدارس الحكومية بمدينة حائل د. علي بن محمد بن فالح الشرعة	117-101
6	تقييم الحساسية البيئية للتدهور في حوض وادي الأديرع بمنطقة حائل باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (دراسة في الجغرافيا الحيوية وحماية البيئة) د. مهاء بنت ذايد الشمري	146-119
7	البُنَى السَّرديّة في القصّةِ القصيرة.. ثرثرةٌ خلفَ المِحْرَابِ أنْمُوذَجًا د. إيمان عبد العزيز المخيلد	168-147
8	واقع أداء المشرفين التربويين بمدينة الرياض في ضوء معايير الجمعية الدولية لتقنية التعليم(ISTE) د.علي بن إبراهيم بن محمد بن طالب	197-169
9	تقييم مستوى البرامج التدريبية في وزارة التعليم من وجهة نظر المستفيدين "الإدارة العامة للتعليم بمنطقة القصيم أنموذجًا"* د. أحمد بن عبد العزيز بن فهد السنيدي	222-199
10	الثقافة الرياضية وعلاقتها بالاتجاهات نحو ممارسة الأنشطة البدنية المختلفة لدى طالبات كلية التربية جامعة حائل د. هند عمر سالم الشغدلي	242-223
11	أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل د. يوسف بن مبرك المطيري	272-243
12	مستوى ممارسة أنماط القيادة التحويلية لدى مديري المدارس بمحافظة الأحساء من وجهة نظر المعلمين والمعلمات د. عمر بن أحمد بن عبدالله الماجد	292-273

أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل

The Impact of obtaining Institutional Accreditation from the National Center for Assessment and cademic Accreditation in improving the performance of the University of Hail

د. يوسف بن مبرك المطيري

أستاذ القيادة في التعليم العالي المشارك، كلية التربية، جامعة حائل

ORCID:0000-0001-8420-3646

Dr.Yousef Mubrik Almutairi

Associate Professor Of Leadership in Higher Education College of Education - University of Hail

(قُدم للنشر في 29/ 11/ 2023، وقُبل للنشر في 10/01/ 2024)

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى توضيح أثر حصول جامعة حائل على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي واستيفاء متطلباته في تحسين أدائها، وذلك من خلال: التعرف على الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي ومعاييره، وكذلك التعرف على أبعاد الأداء الجامعي ومحدداته، بالإضافة إلى الوقوف على مردود استيفاء الجامعة لمتطلبات وممارسات الاعتماد على الأداء الجامعي من وجهة أعضاء هيئة التدريس العاملين بكلياتها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وتكونت عينة الدراسة من (234) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم عشوائياً من كليات (الطب، الصيدلة، العلوم الطبية التطبيقية، الهندسة، علوم وهندسة الحاسب، والعلوم، والتربية، والآداب) بشطري الطلاب والطالبات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها: أن حصول الجامعة على الاعتماد المؤسسي الوطني قد ساهم في تحقيق الفعالية التعليمية وتحسين جودة التعليم والتعلم، ودعم الكفاءة البحثية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، ورفع تصنيف جامعة حائل؛ وتوطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية، مما أدى إلى زيادة عدد الشراكات المجتمعية، بالإضافة إلى الدور الفاعل للاعتماد في تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الإدارية والنزاهة المؤسسية، ورفع الكفاءة التنظيمية والبنية التحتية والتقنية بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المؤسسي، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، تحسين، أداء.

Abstract

The current study aimed to clarify the impact of the University of Hail obtaining institutional accreditation from the National Center for Academic Accreditation and Assessment and fulfilling its requirements in improving its performance, through: identifying the conceptual framework for institutional accreditation and its standards, as well as identifying the dimensions of university performance and its determinants, in addition to determining the return on fulfillment. The university meets the requirements and practices of accreditation on university performance from the point of view of faculty members working in its colleges. The study relied on the descriptive approach to achieve its objectives, and the study sample consisted of (234) male and female faculty members who were randomly selected from the colleges of (Medicine, Pharmacy, Applied Medical Sciences, Engineering, Computer Science and Engineering, Science, Education, and Arts) in the male and female sections. The study reached a set of results, including: that the university's obtaining national institutional accreditation has contributed to achieving educational effectiveness, improving the quality of teaching and learning, supporting research efficiency and scientific productivity of faculty members and researchers, and raising the classification of the University of Hail, and strengthening the relationship between the university and the local community and enhancing its social responsibility, which led to an increase in the number of community partnerships, in addition to the effective role of accreditation in applying the standards and principles of administrative governance and institutional integrity, and raising the university's organizational efficiency and infrastructure and technology.

Keywords: Institutional Accreditation, the National Center for Assessment and Academic Accreditation, Improvement, Performance.

المقدمة:

يعتبر الاعتماد المؤسسي أحد الوسائل المهمة لتقويم أداء الجامعات ومدى قدرتها على الوفاء ببعض المعايير واستيفائها من خلال المتابعة المستمرة لكافة أنشطة وممارسات الجودة والاعتماد، ومراجعة جودة جميع عناصر ومكونات الأداء المؤسسي فيها، والتقويم الخارجي لكفاء المنظومة الجامعية ، ومدى التزام الإدارة الجامعية بالتحسين المستمر لكافة الممارسات الأكاديمية والإدارية، ومراجعة وتطوير السياسات الجامعية بما يتفق مع التوجهات الوطنية والعالمية، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتفعيل الشراكات المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحيط (Philips & Kinser,2019). كما يعد الاعتماد المؤسسي بمثابة عملية ذات أهمية بالغة تتم بمبادرة ذاتية من الكلية أو الجامعة، لتقويم أدائها من قبل هيئات غير حكومية، تمكنها من تحقيق مستويات عالمية في الأداء، من خلال تحديدها لفترة زمنية تتمكن فيها تلك المؤسسة من تحقيق الأهداف المنشودة، وفقاً لمعايير تلك المنظمات أو الهيئات غير الحكومية، ومن خلال المراجعة الدقيقة لبرامجها، والتحقق من مقابلتها لشروط ومعايير الاعتماد (النبوي،2007).

وقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تدعيم التوجه نحو الارتقاء بجودة التعليم العالي بحيث تكون المخرجات منافسة عالميا و رفع مستوى الأداء المهني و نشر ثقافة الجودة في التعليم الجامعي، واعتبارها في مقدمة الأولويات التعليمية، حيث أنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، بهدف تدعيم التوجه نحو نشر ثقافة الجودة في التعليم الجامعي، واعتبارها في مقدمة الأولويات التعليمية، والارتقاء بجودة العملية التربوية وفق المعايير الأكاديمية والقياسية، وإعداد وتطوير أدوات لتقويم كافة جوانب المنظومة التعليمية، ووضع أسس ومعايير تقويم أساسية للاعتماد المؤسسي بحيث كل مؤسسة تعليمية تمتلك رؤية و رسالة و خطة استراتيجية تتؤام مع التوجهات الوطنية و لديها نظام للحوكمة يضمن الكفاءة والفعالية الإدارية و تمتلك المؤسسة التعليمية إجراءات و سياسات واضحة لإقرار برامج اكاديمية و لديها موارد مالية و بنية تحتية و تقنية لدعم كافة أنشطتها (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2022).

وقد بادرت الهيئة إلى بناء معايير وطنية للاعتماد المؤسسي للجامعات؛ بسبب قناعتها بأن التطوير المنشود يقع على عاتق كل جامعة، وعلى الجامعات الإسهام بذلك من أجل الرقي بمستواها وما تقدمه من برامج وخدمات أكاديمية، تشمل معايير المر كز الوطني للتقويم والاعتماد المؤسسي: الرسالة والغايات والأهداف، السُلطات والإدارة، إدارة ضمان الجودة وتحسينها، التعلم والتعليم، إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة، مصادر التعلم، المرافق والتجهيزات، التخطيط والإدارة المالية، عمليات التوظيف، البحث العلمي، وعلاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2009). وقد تم تطوير هذه المعايير وضم البعض منها لتصبح ثماني معايير هي: الرسالة والرؤية والتخطيط الاستراتيجي، الحوكمة والقيادة والإدارة، التعليم والتعلم، الطلاب، هيئة التدريس والموظفين، الموارد المؤسسية، البحث العلمي والابتكار، والشراكة المجتمعية (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2022).

وتهدف عملية الاعتماد المؤسسي إلى عملية تقويم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة، ويتم من خلالها الاعتراف بالمؤسسة على اعتبار أن الأنشطة التي تمارسها تقع ضمن المعايير والمؤشرات، ويمنح الاعتماد للجامعة التي تتحقق فيها محكات ومعايير معينة وضعتها الهيئة كجهة مسؤولة (عبد الرؤوف والمصري، 2014، 363). ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الخاصة بتمراجعة وتقييم كافة الممارسات الجامعية للتأكد من الكفاءة البحثية والإدارية، والفعالية التعليمية بالجامعة، وتوافر البنية التحتية والتقنية اللازمة لدعم الأداء المؤسسي، وتعزيز تنافسية الخريجين (Head & Johnson, 2011).

وقد أولت جامعة حائل اهتماماً متزايداً بتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بهدف تحسين جودة كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية بها، وقد بدأت في إعداد دراستها الذاتية المؤسسية في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2018/2017 وأنهتها في عام 2019م، حيث عملت الجامعة على استيفاء جميع متطلبات الاعتماد المؤسسي ومعاييره بمنهجية علمية سليمة مع توفير الأدلة والشواهد الداعمة، واستقبلت الجامعة فريق المراجعة الخارجية في أكتوبر 2020، وحصلت الجامعة على الاعتماد المشروط من المركز الوطني في يناير 2021م، ثم تم تعديل القرار إلى الاعتماد الكامل لمدة سبع سنوات في سبتمبر 2021م، مما يعد دليلاً استيفاء الجامعة لمتطلبات الاعتماد المؤسسي، وتطبيق معاييره بشكل متميز في أداء الجامعة.

وتجسيداً لتوجهات الدول المتقدمة والنامية نحو تطبيق معايير الاعتماد، وقياس مردود ذلك على أداء الجامعات، فقد حاولت عديد من البحوث والدراسات (دهمان، 2013)، (فاضل، 2011)، العصيمي، 2009) لفت النظر إلى أهمية دراسة مدى تأثير تطبيق نظم ومعايير الجودة والاعتماد على الأداء الجامعي، وتوصلت إلى أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بالجامعات لما لها من دور مهم في تطوير العملية التعليمية وتحسين جودة الأداء الجامعي، كما أشارت إلى أن التقييم الخارجي يسهم في تطوير أداء المؤسسات الجامعية.

وقد انشغلت عديد من الدراسات بتوضيح أثر الاعتماد على تحقيق جودة التعليم الجامعي، حيث حاولت دراسة Jacqmin & Lefebvre (2021) تقييم كيفية تأثير ثلاثة من الاعتمادات الأكاديمية لكليات إدارة الأعمال وهي: الهيئة الدولية لتطوير

كليات إدارة الأعمال Association to Advance Collegiate Schools of Business (AACSB), ، ونظام تحسين الجودة الأوروبي European Quality Improvement System ، ورابطة طلاب ماجستير إدارة الأعمال Association of Masters of Business Administration على أداء الطلبة من خلال قرارات الالتحاق بهذه الكليات وعمليات القبول والتسجيل من خلال التركيز على السياق الفرنسي، وتم عمل مقارنة بين البيانات المتعلقة بأداء الكليات بعد الحصول على الاعتماد، وتوصلت إلى وجود أثر واضح للاعتمادات الأكاديمية الثلاثة على الطلبة، وكان للاعتماد من الهيئة الدولية لتطوير كليات إدارة الأعمال أثر أكبر من الاعتمادين الآخرين.

وأشارت دراسة صبري (2009) أن تطبيق معايير الاعتماد يساعد في تجويد المخرجات التعليمية، وتلبية متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، كما اكدت أن هيئات الاعتماد لها دور إيجابي من خلال الضبط والتنظيم في تطبيق معاييرها.

وحاولت دراسة البلهيش والحبيشي، (2011) وضع تصور مقترح حول معايير الاعتماد وضمان جودة التعليم والتعلم بكليات التربية في المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد ييسر عملية نشر ثقافة الجودة، وتهيئة المناخ الجامعي الذي يسهم في تحسن مخرجات ونواتج التعليم والتعلم.

وقد قام كل أوابانجي وأبايومي Olabanji and Abayomi (2013) بإجراء دراسة عن أثر الاعتماد على ضمان الجودة في الجامعات النيجيرية، وتوصلت إلى أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد وزيادة الموارد في الجامعات، وجودة المخرجات، وجودة العمليات. كما تبين عدم وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد وجودة المحتوى الأكاديمي، وأوصت ببناء القدرات البشرية في مجال ضمان الجودة في الجامعات النيجيرية، وممارسة الاعتماد بشكل صحيح دون التلاعب به، والإشراف عليه دون ممارسة السياسة، وذلك لتحقيق معايير التعليم والجودة والفعالية من أجل تحقيق أهداف التعليم الجامعي في نيجيريا.

وهدفت دراسة داتي Dattey (2014) توضيح أثر الاعتماد على الجامعات العامة والخاصة في غانا، وعمل تحليل مقارن بين الجامعات العامة والخاصة، وتوصلت إلى وجود تحسن في بعض المؤشرات ومنها: (المناهج الدراسية، التمويل، والمرافق الإدارية)، وكذلك مؤشر «معدل الطلبة إلى أعضاء التدريس»، وتعزيز تقنيات المكتبات الجامعية وإمكانياتها.

وهدفت دراسة نجوين وهين تا Nguyen & Hein Ta (2018) إلى الوقوف على أثر الاعتماد على التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلبة، وأظهرت وجود أثر كبير لهذا الاعتماد على تحسن إدارة البرامج، وإدارة الأنشطة التعليمية، وإدارة هيئة التدريس، وموظفي الدعم، وإدارة الطلبة ودعمهم أكاديمياً، وإدارة المرافق.

بالإضافة لذلك فقد أكدت عديد من البحوث والدراسات الأجنبية ومنها: دراسة Marques (2010)، ودراسة Solarte (2017)، ودراسة Al-Eyadhy & Alenezi (2021) وجود أثر إيجابي للحصول على الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي على جودة الأداء الجامعي، وزيادة تنافسية الخريجين، ارتفاع معدلات التخرج، واستبقاء الطلبة، وفرص توظيف الخريجين في سوق العمل، وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى الطلبة، ورضا أرباب العمل وجهات التوظيف عن كفايات الخريجين ومهاراتهم.

وعلى الرغم من محاولات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات السعودية، وما تبعه من إدخال بعض التجديدات التربوية عليها، إلا أن المتأمل لواقع التعليم الجامعي بالمملكة، يجد أنه يعاني من عدة معوقات تحول دون فعالية عملية التطوير وتطبيق ضمان الجودة والاعتماد يأتي في مقدمتها: معوقات مركزية صنع القرار الجامعي، وتقادم المحتوى بالعلمي لبعض المناهج والمقررات الدراسية، وضعف أساليب واستراتيجيات التعليم والتعلم التدريس وأساليب التقويم التي يستخدم بعض أعضاء هيئة التدريس، وقلة تلبية بعض البرامج الأكاديمية ومواكبتها لتلبية متطلبات سوق العمل، وضعف مصادر التمويل، وانفصاله عن حاجات ومشكلات المجتمع الفعلية، وغياب المناخ العلمي المناسب (فاضل، 2011).

وفي السياق نفسه، يرى العنزي (2022) أنه على الرغم من إدراك الجامعة لضرورة وحتمية تطبيق أنظمة ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي، إلا أن تطبيق معايير الاعتماد، واستيفاء متطلباته للحصول على الاعتماد الأكاديمي الوطني قد يواجه عدة معوقات لعل من أبرزها: نقص كفاءة الكوادر الأكاديمية والإدارية ببعض الجامعات، أو ضعف حماسهم نتيجة غياب الحافز المادي، قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عمليات التخطيط لتحقيق ضمان الجودة والاعتماد، وقلة الخبرة الإدارية لدى القيادات، ونقص الإمكانات المادية، وضعف البنية التقنية والتحتية.

وفي الصدد نفسه، أكدت دراسة العربي (2013) إلى وجود بعض معايير الاعتماد التي تحتاج إلى تفعيل لتحسين الجودة الأكاديمية يأتي في مقدمتها: المعايير المتصلة بمصادر التعلم، والمرافق والتجهيزات، وعمليات توظيف الهيئة التدريسية والإدارية، وأشارت إلى أن هناك بعض المعايير التي لا تطبق ببعض كليات جامعة حائل، وتحتاج إلى خطة عاجلة لتفعيلها لعل من أهمها تلك المعايير المتصلة بعلاقة الكلية بالمجتمع.

ونظراً لأهمية تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي، فقد أخذت معظم المؤسسات الجامعية تركز جهودها

على تنفيذ هذه المشروعات، حيث أصبحت الجامعات تشجع القيام بها، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة بعض المشكلات الرئيسة التي تواجه الجامعات، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الفنية والإدارية والإنتاجية والتسويقية لجميع عناصر المنظومة التعليمية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الجماعية والتقويم والتطوير الذاتي، وتوفير التمويل اللازم لتلبية احتياجاتها من الأجهزة والأساليب التكنولوجية الحديثة لاستمرار أنشطتها (جاد، 2019).

ومن هنا تحاول الدراسة الحالية تقييم أثر ومردود الحصول على الاعتماد المؤسسي المحلي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي على تحسين أداء جامعة حائل، وذلك من خلال: تحديد مدى إسهام أدوات الاعتماد المؤسسي وإجراءاته في بناء وتعزيز ثقافة الجودة في كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية والبحثية بجامعة حائل، ورفع مستوى الجودة فيها من حيث: ادارة الجودة، والقيادة والإدارة والحوكمة، والسياسات والتخطيط الاستراتيجي، وممارسات التعليم والتعلم والتقييم ونواتج تعلم الطلبة، والخدمات المساعدة، والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تزايدت في السنوات الأخيرة محاولات بعض الدول – ومنها المملكة العربية السعودية– لتحقيق جودة التعليم الجامعي، وذلك من خلال تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد – سواء المحلية او الدولية–، إلا أن المتأمل لواقع التعليم الجامعي بالمملكة، والمعايشة الميدانية للجامعات السعودية، يجد أنها تواجه عدة معوقات قد تحول دون حصولها على الاعتماد المؤسسي ومنها: ضعف الكفاءة الشخصية والمهنية، وتدني مستوى البرامج الأكاديمية، والافتقار لوجود خطط منهجية عملية، ووجود شبه انفصال بين ما تقوم به الجامعات والحاجات المختلفة للمجتمعات، وضعف العلاقات الوظيفية بين وكالات العمادة، وقلة التمويل والافتقار لوجود مصادر بديلة للتمويل، ومحدودية الموارد المالية (الغامدي، 2021).

بالإضافة لذلك، هناك العديد من المشكلات التي تقف عائقًا في سبيل تطبيق معايير الاعتماد ومنها: غلبة الجوانب الكمية على النوعية، والفجوة بين الأهداف والنتائج وضعف مواكبة المناهج لروح العصر، والقصور الواضح في برامج إعداد الطلاب، ونمطيتها وتكرارها، واتباع الجامعات أساليب التقويم التقليدية (المعيقل، 2016).

وفي السياق نفسه أكدت دراسة عسيري (2019) أنه على الرغم من أن جامعة الملك خالد خطت خطوات كبيرة لتطبيق كافة معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، إلا أن مستوى تطبيقها لهذه المعايير لم يصل للنجاح المأمول، ويعود ذلك لعدد من المعوقات منها: عدم معرفة منسوبي الجامعة بآلية التطبيق الصحيحة لمعايير الجودة، والدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس عن آلية تطبيق الجودة، ليست بذات الفعالية التي يحتاجونها، عدم قناعة بعض منسوبي أعضاء الجامعة بأهمية الجودة وفاعليتها، وضعف تخطيط مرافق الجامعة، من مكتبات ومصادر تعلم وخدمات ومرافق أخرى، زيادة العبء التدريسي على أعضاء هيئة التدريس.

وبناءً على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما متطلبات تفعيل أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي وإجراءاته بالجامعات السعودية؟

2- ما أبعاد الأداء الجامعي ومحدداته في الجامعات؟

3- ما أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

4- هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل تعزى لمتغيرات (النوع، عدد سنوات الخبرة ما بعد الدكتوراه، التخصص العلمي، والرتبة الأكاديمية)؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في تحديد متطلبات تفعيل أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية ومنها:

1- التعرف على الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي وإجراءاته بالجامعات السعودية.

2- التعرف على أهم أبعاد الأداء المؤسسي ومحدداته في الجامعات السعودية.

3- الكشف عن أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

4- التحقق من مدى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل تعزي لمتغيرات (النوع، عدد سنوات الخبرة ما بعد الدكتوراه، التخصص العلمي، والرتبة الأكاديمية)

أهمية البحث:

تعالج الدراسة الحالية موضوع على جانب كبير من الأهمية، وهو الاعتماد المؤسسي للجامعات، والذي يمثل أحد التوجهات العالمية التى تحاول معظم الدول –على اختلاف مستوياتها– تطبيق معاييره وإجراءاته لتحقيق التعليم المتميز. وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من محاولتها توضيح أثر ومردود متطلبات ومقترحات في تحسين مستوى أداء جامعة حائل من خلال التركيز على كافة قطاعاتها (الصحية، العلمية، الإنسانية)، بهدف تحديد الجوانب الإيجابية الناجمة عن تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي واستيفاء متطلباته في تطوير: منظومة التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والعمليات الإدارية والتنظيمية، والعمل على تدعيمها، وكذلك الوقوف على بعض جوانب الضعف ومحاولة معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، بحيث يرتكز على عدة أدوات تساعد في قياس جوانب المردود الجماعي والفردي للحصول على الاعتماد المؤسسي المحلي، ومدى انعكاسها على تحسين مستوى الأداء بجامعة حائل.

كما تنبع أهمية الدراسة من أنها تواكب توجه المملكة العربية السعودية، واهتمامها بتطوير التعليم الجامعي، وتحقيق الجودة في التعليم الجامعي من خلال التحول نحو تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في السنوات الأخيرة، حيث تحاول جاهدة تدعيم نشر وممارسة ثقافة الاعتماد المؤسسي في الميدان التربوي والتعليمي من أجل تحسين المخرجات التعليمية للجامعات السعودية، بهدف جعل المؤسسات التعليمية تمتلك نظاماً تربوياً متميزاً بالجودة العالية، وأخذ المبادأة فى رسم ملامح للمستقبل التربوي بالمملكة، وتجلى ذلك في تأكيدها على استحداث المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، والذى يقع على عاتقه مسؤولية تحقيق ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي.

ويمكن إرجاع أهمية الدراسة إلى المبررات الآتية:

1- يمثل الاعتماد المؤسسي مدخلاً مهماً لتحقيق الجودة، وإحداث التطوير التنظيمي للجامعة ككل، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق المعايير المحددة، وتدعيم وتعزيز مواصفات الجودة، حيث يقوم هذا المدخل على فكرة حتمية التغيير لصالح تحقيق الأهداف، ودعم الإيجابيات، وتلاشي السلبيات وعلاجها، وهذا ما يتفق مع مفاهيم الإدارة ومداخلها الحديثة، وينطلق الاعتماد في ممارسة أنشطة، وفي رؤيته للعمل من نظرة شمولية قائمة على استخدام المدخل المنظومي الذي يرى العمل داخل الجامعة كنظام كلي متكامل، وكدورة نشاط مستمرة يستلزم ضمان استمرارية ونجاح وفعالية هذه الدورة تقويم كافة عناصر النظام الكلية المتداخلة للمؤسسة الجامعية (الدوسري، 2013).

2- إمكانية استفادة القائمين على إدارة المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي «اعتماد» من النتائج التي قد تتوصل إليها الدراسة فيما يتعلق بأثر الحصول على الاعتماد المؤسسي في تحسين مستوى الأداء الجامعي، وتعزيز الكفاءة البحثية والفعالية التعليمية والجودة الإدارية وتعزيز الدور المجتمعي لجامعة حائل.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

1- **الحدود الموضوعية (البعد الموضوعي)**: حيث ركزت الدراسة على تحليل أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل، من خلال التركيز على: الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي، وأبعاد ومحددات الأداء الجامعي، وأثر الحصول على الاعتماد في تحسين جودة أداء جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطرح بعض المقترحات لتفعيل هذا الأثر بما يضمن استدامته.

2- **الحد البشري**: حيث اقتصرت الدراسة على بعض أعضاء هيئة التدريس العاملين ببعض كليات جامعة حائل بشطري الطلاب والطالبات، وعددهم (234 عضواً وعضوة هيئة تدريس).

3- **الحد الجغرافي**: حيث تم تطبيق الدراسة على كليات (الطب، الصيدلة، العلوم الطبية التطبيقية، الهندسة، علوم وهندسة الحاسب، والعلوم، والتربية، والآداب) في شطري الطلاب والطالبات بجامعة حائل

4- **الحدود الزمانية**: حيث تم تطبيق الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 2021م/ 2022م، وذلك بعد استيفاء الجامعة لمتطلبات الاعتماد المشروط من المركز الوطني للتقويم لتحويله إلى الاعتماد الكامل في بداية العام الأكاديمي، وهو ما انعكس على مستوى جودة الممارسات الأكاديمية والإدارية والبحثية.

مصطلحات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على بعض المصطلحات وهي:

1- الأثر:

ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه ناتج حدوث تغير حقيقي، وتطوير ملموس في أداء منسوبي الجامعات السعودية نتيجة حصول الجامعة على الاعتماد المؤسسي.

2- الاعتماد المؤسسي:

يعرف المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي NCAAA (2018) الاعتماد المؤسسي بأنه هو حصول المؤسسة على الاعتراف بجودتها وبكفاءتها من خلالها حصولها على شهادات رسمية تمنحها هيئة معترف بها تؤكد أن المؤسسة التعليمية يفيان بالمعايير المطلوبة من جهة الاعتماد (الرسالة والرؤية والتخطيط الاستراتيجي، الحوكمة والقيادة والإدارة، التعليم والتعلم، الطلاب، هيئة التدريس والموظفين، الموارد المؤسسية، البحث العلمي والابتكار، والشراكة المجتمعية)، ومن مثل هذه الشهادات شهادة ايزو 9001 ، أو شهادات اعتماد للجودة من مؤسسات وهيئات أو جامعات عالمية أو محلية مثل المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة(European Foundation for Quality Manage-ment - EFQM) أو المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية .

ويمكن تعريف الاعتماد المؤسسي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه العملية التي يتم بواسطتها الاعتراف بالجامعات السعودية بناء على معايير متفق عليها سواء الخاصة بالمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي على المستوى المحلي، أو الخاصة بإحدى هيئات الاعتماد الدولي، ويتضمن الاعتراف أن الجامعة يتحقق فيها المستوى النوعي من الخدمة التعليمية لتحقيق الأهداف المتوقعة من تلك الجامعة، ويتبيّن من خلاله نقاط القوة والضعف التي توجد فيها، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية هذه المؤسسة، وكفاءتها للقيام بمسؤولياتها المناطة بها بصورة جيدة ومناسبة.

3- الأداء:

يعرف الأداء بأنه الانجاز الناجم عن ترجمة المعارف النظرية إلى مهارات من خلال الممارسة العملية والتطبيقية لهذه النظريات، وبواسطة الخبرات المتراكمة والمكتسبة في العمل (Nicholson et al, 2006). كما يعرف الأداء بأنه نظام متكامل لنتائج تنفيذ العمليات والأعمال المختلفة في الجامعة، في ضوء تفاعلها مع باقي مكونات البيئة الداخلية والخارجية، والعمليات التي تم تنفيذها وفقاً للنظم واللوائح والمعايير المحددة، وطريقة تقديم الخدمة التعليمية إلى المستفيدين لتحقيق توقعاتهم وتلبية احتياجاتهم (Tu-ama & Alqhiwi, 2014).

ومن هنا يمكن تعريف أداء الجامعات إجرائياً بأنه الأثر الذي يحدثه الحصول على الاعتماد المؤسسي، وكذلك التي تسعى جامعة حائل إلى تحقيقها في ظل توجهها نحو تطبيق نظم ضمان الجودة والاعتماد واستيفاء متطلباتها.

4- تحسين أداء الجامعات:

يعرف تحسين أداء الجامعات إجرائياً بأنه كافة الجهود العلمية والفنية والإدارية التي تبذلها جامعة حائل لإحداث التغيير والتطوير في النتائج التي تحققت بعد حصولها على الاعتماد المؤسسي، ويستدل عليها من خلال بعض الأدلة والشواهد في كافة الممارسات الفعلية المرتبطة باستيفاء معايير ومتطلبات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات أثر الاعتماد على الأداء الجامعي، حيث هدفت دراسة القميزي (2011) إلى التعرف على تأثير تطبيق متطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على العملية التعليمية في قسم الأحياء بكلية التربية بالمجمعة من وجهة نظر كل من أعضاء هيئة التدريس والطالبات، وتوصلت إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات معيار التعلم والتعليم على العملية التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم الأحياء بكلية التربية بالمجمعة، وكذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات معيار التعلم والتعليم على العملية التعليمية من وجهة نظر طالبات قسم الأحياء بكلية التربية بالمجمعة، في حين أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير تطبيق متطلبات معيار التعلم والتعليم على العملية التعليمية في قسم الأحياء بكلية التربية بالمجمعة بين أعضاء هيئة التدريس والطالبات.

وهدفت دراسة Suchanic & et al (2012) إلى التعرف على متطلبات تطبيق معايير الاعتماد لتطوير بعض البرامج الأكاديمية في الجامعات الألمانية، وتوضيح أثر فعاليات وأنشطة وإجراءات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على عمليات إصلاح البرامج الدراسية في الجامعات الألمانية، وذلك وفق المعايير التي حددها إعلان بولونيا لجودة البرامج الأكاديمية التي تؤكد على ضرورة خضوع هذه البرامج للمعايير القومية والتوجيهات والمقاييس الصادرة عن هيئات الجودة والاعتماد، وتوصلت إلى أن تطبيق إجراءات الاعتماد على البرامج الجديدة بعيداً عن إجراءات الاعتراف التقليدية يؤدى إلى حدوث نقلة نوعية في مستوى الأداء الأكاديمي للجامعات، وينعكس ذلك على طبيعة

العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والدولة، حيث يتيح ذلك إمكانيات وفرص متنوعة لتطوير وتحديث نظام التعليم الجامعي في ألمانيا في إطار إعلان بلونيا الأوروبي Bologna Declaration.

وهدفت دراسة المخلافي (2013) إلى تقصى حركة الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات العربية ومحاولة معرفة أثرها في تطوير وتحسين المكونات النظرية للبرامج، والعمليات التطبيقية (في التدريس، والتقييم والإرشاد)، ومهارات وأوضاع أعضاء هيئة التدريس، ومصادر التعليم والتعلم، ومخرجات البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتوصلت إلى أن عملية الاعتماد الأكاديمي تلعب دوراً رئيسا في تطوير وتحسين عدد من مكونات البرامج الأكاديمية، غير أنها تلعب دوراً ذا أثر متوسط في بعض النواحي الأخرى.

وهدفت دراسة السرحان (2013) التعرف على أثر تطبيقات معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي (الرسالة والأهداف، السلطات والإدارة، إدارة ضمان الجودة وتحسينها، التعليم والتعلم، إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة، مصادر التعليم، المرافق والمعدات، التخطيط المالي، والإدارة المالية، عمليات توظيف الهيئة التدريسية والإدارية، البحث العلمي، علاقة المؤسسة التعليمية مع المجتمع) على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية، وتوصلت إلى أن الجامعات السعودية تولي اهتماماً جوهرياً بالمعايير التي تم تحديدها من قبل الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم، وأن الجامعات السعودية تولي اهتماماً واضحاً لثلاثة عناصر من عناصر إدارة الجودة الشاملة وهي الثقافة التنظيمية للجامعات، والتركيز على تطوير العملية التعليمية وتحسينها، وتتبنى الإدارة العليا لمفهوم إدارة الجودة الشاملة.

وأجرى الغيث (2015) دراسة بهدف التعرف على أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظرهم، وتوصلت إلى أن الدرجة الكلية لمستوى أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجالات (3.45)، وجاء مجال الجانب البحثي والعلمي بالمرتبة الأولى من حيث أثر الاعتماد الأكاديمي في أداء هيئة التدريس بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.86)، ثم مجال خدمة بمتوسط حسابي (3.82)، وتلاه مجال الأداء التدريسي بمتوسط حسابي (2.68)، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس لأثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود تعزى لمتغيري الخبرة التدريسية والرتبة الأكاديمية.

وهدفت دراسة Iśtileulova & Peijhan (2015) إلى توضيح أثر حصول كلية إدارة الأعمال في ليتوانيا Lithuania على الاعتماد المؤسسي حيث أصبح الاعتماد بمثابة أحد الحلول الرئيسة لتحقيق الشرعية لهذا النوع من الكليات، وتوصلت إلى أن الحصول على الاعتماد المؤسسي يسهم في تحقيق التماثل المؤسسي، وتحسين الأداء المؤسسي، ودعم التغيير التنظيمي.

وهدفت دراسة Tweedy (2016) توضيح إسهامات الاعتماد الأكاديمي في تحسين عمليتي التعليم والتعلم، وذلك من خلال: التعرف على دور شؤون الطلبة في عمليتي التعليم والتعلم، وتحديد آليات تقييم شؤون الطلبة على ضوء اهداف التحسين المستمر لعمليات وأنشطة الاعتماد الأكاديمي، ومن ثم تفعيل دورها في تحقيق الفعالية المؤسسية، والحصول على الاعتماد من الهيئات المعنية، واعتمدت في تحقيق ذلك على مسوحات تحليل الوثائق، والمقابلات الشخصية مع مديري أقسام شؤون الطلبة ببعض الجامعات، وتوصلت إلى مجموعة من العوامل التي تسهم في تحقيق التعلم المتميز وتفعيل دور شؤون الطلبة في استيفاء متطلبات الاعتماد ومنها: الالتزام بالأهداف التربوية، تحديد القدرة التعليمية للجامعات، تعزيز ثقافة التقييم، الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

أما دراسة بيجان وآخرون Began et al (2018) فهدفت إلى الوقوف على أثر الاعتماد المؤسسي والبرامجي الذي قامت الوكالة الرومانية لضمان الجودة في التعليم العالي بتنفيذه في الجامعة التقنية للهندسة في بوخارست، وتوصلت إلى وجود اتجاه إيجابي لدى المعنيين تجاه ضمان الجودة، وأن أعضاء هيئة التدريس أصبحوا يدركون بشكل أفضل أهمية ضمان الجودة في التعليم العالي، ويقدرون دور القيادات الجامعية باعتبارها داعم لعمليات ضمان الجودة والاعتماد.

وهدفت دراسة آل ناصر (2020) التي هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في تطوير أداء الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة حصول وجود أثر متوسط لتطبيق الجودة والاعتماد في تطوير أداء الجامعات، كما بينت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة؛ ودالة إحصائياً بين (تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد) و(أداء الجامعات السعودية)؛ حيث بلغت درجة الارتباط (0.87) وجاءت قيمة معامل التحديد (0.76)، وتشير إلى درجة ارتباط (كبيرة). كما لم توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات العينة تبعا لمتغير (الكلية).

وهدفت دراسة بدير (2020) إلى التعرف إلى درجة تأثير الاعتماد الأكاديمي على أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة المجمعة من وجهة نظرهم، وتوضيح مدى اختلاف درجة التأثير باختلاف النوع أو الرتبة العلمية. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث استبانة مكونة من مقياس خماسي. وتوصل إلى أن

الاعتماد الأكاديمي المؤسسي للجامعة أثر تأثيراً إيجابياً بدرجة كبيرة على الجوانب الشخصية والإدارية وجوانب التخطيط والبحث العلمي وخدمة المجتمع لهيئة التدريس من وجهة نظرهم، وأن تأثير الاعتماد المؤسسي على الجوانب المختلفة لأعضاء هيئة التدريس لم يتأثر بنوعهم (ذكور – إناث) ولا برتبتهم الأكاديمية.

وهدفت دراسة السرحان (2021) إلى التعرف إلى مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وأثر ذلك على تطوير الأداء الفردي والمؤسسي وتجويد مخرجات التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية، وتوصلت إلى أن الجامعات الحكومية الأردنية تولي اهتماماً جوهرياً بعنصرين رئيسيين هما: المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على العاملين في الجامعات الحكومية الأردنية، وأظهرت الدراسة أيضا أن الجامعات الحكومية الأردنية تولي اهتماماً أكثر لثلاثة عناصر من عناصر إدارة الجودة الشاملة وهي الثقافة التنظيمية للجامعات الحكومية الأردنية والتركيز على تطوير وتحسين العملية التعليمية، وتتبنى الإدارة العليا لمفهوم إدارة الجودة الشاملة.

وحاولت دراسة عبيد وآخرون (2021) إلى التعرف على أثر الاعتماد الأكاديمي على تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى هناك اتجاهاً عالياً نحو الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى الجامعة الأردنية ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المؤهل العلمي للاستشاريين التربويين في الجامعة، واتضح أن الإدارة في الجامعة الأردنية تهتم بعملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتوفير الفرص للموظفين من جميع الفئات ومن خلال بناء فرق العمل مما أدى إلى التحسين المستمر في أداء العمل.

وهدفت دراسة العنزي (2022) إلى التعرّف إلى معوّقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بكلية التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسبل التغلّب عليها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، وتوصّلت الدراسة إلى: موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوّقات الشخصية التي تحد من تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بكلية التربية بمتوسط حسابي (3.64)، وعلى المعوّقات الإدارية بمتوسط حسابي (3.58).

وهدفت دراسة الورثان (2022) إلى التعرف على دور الاعتماد المؤسسي في تحسين أداء الجامعات السعودية، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغير الرتبة الأكاديمية، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن جميع المعايير تتحقق بدرجة عالية جدا، حيث بلغت النسبة المئوية لجميع مجالات الاستبانة (86.2%)، وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء بالنسبة لجميع المعايير بين أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

وبعد استعراض هذه الدراسات، يلاحظ أن معظمها اهتمت بأثر الاعتماد المؤسسي للجامعات على جودة الأداء الجامعي والعملية التعليمية، كما ركزت بعض الدراسات على دور نظم ضمان الجودة وتطبيق مشروعات الاعتماد المؤسسي في تحسين الممارسات الأكاديمية والإدارية، واعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وقد أكدت في مجملها على الأثر الإيجابي للاعتماد المؤسسي في الارتقاء بجودة الجامعات، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق لتقييم أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي على تحسين أداء جامعة حائل، لذا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تحاول تقييم أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي على تحسين أداء جامعة حائل، وذلك من خلال التركيز على: (الفعالية التعليمية، والكفاءة البحثية، والجودة الإدارية، والشراكات المجتمعية، والتطور التقني المعلوماتي). وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة، وإعداد أداة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي

يعتبر الاعتماد المؤسسي بمثابة عملية لضمان الجودة والتقويم والمراجعة تركز على البنية التنظيمية للجامعة وسياساتها، والعمليات الإدارية والأكاديمية، ومخرجات العملية التعليمية، والموارد المالية والمؤسسية، ورضا الطلبة عن الخدمات التعليمية المقدمة لهم، بالإضافة إلى الممارسات المرتبطة بإدارة نظام الجودة وتحسينه في الجامعة (Al-Eyadhy & Alenezi, 2021). ويتميز الاعتماد بعدة ميزات تتمثل في اعتماده على مجموعة من المعايير، ويعتمد كذلك على التقويم الذاتي للجامعة، والتي يقاس فيها الأداء الحالي في ضوء المعايير الموضوعة بالإضافة إلى تأكيده على التقويم الخارجي، الذي يقوم به فريق من المؤهلين من المراجعين الخارجيين، وكذلك اهتمامه بنواتج التعلم المتمثلة في الخريج والعمليات ومختلف جوانب العملية التعليمية، ودوره الفاعل في تحسين الأداء الجامعي، ودعم الجامعة سعياً للوصول إلى الجودة النوعية للتعليم، ويهتم بإعادة التقويم بشكل دوري في لبرامج الجامعة (السعودي وعسيري، 2021). ويمكن تناول الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي على النحو الآتي:

1- أهداف الاعتماد المؤسسي:

يحاول الاعتماد المؤسسي للجامعات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (المليجي،2011):

- الارتقاء بجودة التعليم العجامعي، والمحافظة عليه.
- تعزيز سمعة البرامج التي تم تقييمها، والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.

- التأكد من أن الجامعات قد حققت الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لضمان نوعية جيدة من الخريجين، وتقويم نوعية البرامج الدراسية بصورة دورية ومستمرة من قبل جهة علمية محددة.
- تأكيد الجودة والنوعية في التعليم الجامعي، ويتطلب ذلك تجويد وتطوير العملية التعليمية بكل عناصرها وأبعادها، وإعادة النظر في التعليم الجامعي، وفلسفته، وبنيته، وأساليب قبول الطلاب في الجامعات، والتدريس، والتقييم، وإعداد المناهج والمقررات الدراسية، وربطها بالحياة والمستقبل.
- الارتقاء والنهوض بمؤسسات التعليم المختلفة، وربط مؤسسات التعليم الجامعي بالمجتمع وبسوق العمل.
- ضمان كفاءة أداء مؤسسات التعليم الجامعي، وتخريج دفعات ذات كفاءة عالية المستوى العلمي والمعرفي.
- إكساب الطلاب التفكير الإبداعي الذي يتمثل في أسلوب حل المشكلات، والعمل الجماعي، والاستمرار في تطوير الذات، والتكيف مع المستجدات المعرفية والتقنية الجديدة بحيث يكون منافسا عالميا.

2- إجراءات الاعتماد المؤسسي:

تتم عملية الحصول على الاعتماد وفق مجموعة من الإجراءات والخطوات التي أجمعت معظم هيئات الاعتماد الدولية والإقليمية والمحلية عليها وتتمثل في (أحمد، 2021):

- تقديم الجامعة طلب لهيئة الاعتماد توضح فيه رغبتها في الحصول على الاعتماد.
- قيام الجامعة بإجراء دراسة ذاتية لتقييم وضعها الراهن، وتحوي وصف شامل لجميع عناصر الجامعة في ضوء معايير الاعتماد المؤسسي الصادرة عن هيئة الاعتماد، وتبين مدى استيفائها لتلك المعايير.
- تشكيل الهيئة لجنة لفحص الدراسة الذاتية والوثائق والمستندات الداعمة لها.
- قيام فريق المراجعة المشكل من قبل هيئة الاعتماد بعمل زيارة ميدانية للجامعة لفحص كافة الأدلة والشواهد ميدانياً، وكتابة تقرير تفصيلي عن مدى استيفاء الجامعة لمعايير الاعتماد المؤسسي، والرفع به للهيئة.
- دراسة تقرير الزيارة الميدانية من قبل الهيئة واتخاذ أحد القرارات وهي: الاعتماد الكامل للجامعة، الاعتماد المشروط، أو إرجاء الاعتماد مع توضيح حيثيات القرار وأسانيده.
- في حالة حصول الجامعة على الاعتماد، تقوم هيئة الاعتماد بالمتابعة الدورية للتأكد من استمرارية الجامعة في استيفاء معايير الاعتماد، ويحق للهيئة سحب الاعتماد في حالة عدم التزام الجامعة باستيفاء المعايير المحددة، واتخاذ إجراءات التحسين.

ويتطلب الحصول على الاعتماد الأكاديمي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي إعداد الجامعة لتقارير دراسة تقويم ذاتية دقيقة وشاملة لكل أوجه النشاط العلمية والإدارية والخدمية وغيرها لتحديد مستويات الجودة لديها، استناداً لمعايير المركز، وأن تخضع الجامعة لتقويم خارجي من قبل فريق تقويم مستقل للتحقق من صحة نتائج دراسة التقويم الذاتية، والحكم على مستويات جودة الأداء وفقاً لمعايير المركز، ويتعين ذلك أن يثبت للمركز استيفاء الجامعة لمتطلبات محددة تتعلق بالعناصر الرئيسة في معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى استيفاء الجامعة للمسوغات النظامية لممارسة عملها.

3- معايير الاعتماد المؤسسي الوطني:

حدد المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ثمانية معايير للاعتماد المؤسسي بعد تطوير المعايير الحادية عشر في نسختها الأولى والتي يتوجب على الجامعات السعودية الراغبة في الحصول على الاعتماد تطبيقها في كافة الأنشطة والممارسات الجامعية واستيفاء متطلباتها، وتتضمن ما يأتي (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2022):

3-1 الرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي: ويتمحور هذا المعيار حول رسالة الجامعة وأهدافها، وعمليات التخطيط الاستراتيجي بها وكيفية متابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية، وكيفية إسهام التخطيط الاستراتيجي في توجيه عملية صنع القرار بكافة الوحدات الجامعية، ومدى توافق التوجهات الاستراتيجية مع بعض الموجهات الوطنية والعالمية.

3-2 الحوكمة والقيادة والإدارة: ويندرج تحت هذا المعيار عدة معايير فرعية وهي: المجالس واللجان العليا، القيادة والإدارة، الأنظمة والسياسات والإجراءات، الهيكل التنظيمي، إدارة ضمان الجودة، والنزاهة، والشفافية والأخلاقيات، ويؤكد على أهمية توافر نظماً للحوكمة بالجامعة تضمن فاعليتها وكفاءتها، وتطبيق الجامعة سياسات ولوائح وإجراءات تدعم رسالتها وأهدافها وخططها الإستراتيجية والتشغيلية، وتوافر هيكل تنظيمي واضح ومطبق، وتحديد المهام والصلاحيات لكافة الوظائف. وسيادة نمط قيادي

ونظام إداري يعتمد على التخطيط والمتابعة والتنفيذ، ويعمل على تفعيل نظم الجودة.

3-3 **التعلم والتعليم**: ويركز على الفعالية التعليمية، ومدى توافر سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لتصميم وإقرار وتقويم البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، وأن يتم تخطيط البرامج، بحيث تسهم في تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها، وتحديد خصائص الخريجين ومخرجات التعلم على مستوى الجامعة والبرامج، ومدى توافق رسالتها مع الإطار الوطني للمؤهلات، وتوافر آليات لمراقبة جودة التعليم والتعلم، وإجراء عمليات مراجعة دورية لتطوير البرامج.

3-4 **الطلاب**: ويركز على سياسات ومعايير القبول والتسجيل، وتأمين سجلات الطلبة، وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وعمليات الإرشاد الأكاديمي والتوجيه الوظيفي، والدعم الأكاديمي لهم.

3-5 **هيئة التدريس والموظفون**: ويتمحور حول توافر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرات والكفايات المتميزة، وتوافر نظام للتعيين والاستبقاء للمتميزين، ونظام تقييم أدائهم السنوي، ومدى تقديم برامج تدريبية لتنميتهم مهنياً.

3-6 **الموارد المؤسسية**: ويركز على مدى توافر الموارد المالية والبنية التحتية المتكاملة، والتخطيط المالي الجيد لميزانية الجامعة، والتقييم الدوري للموارد المؤسسية، وتوافر نظام للسلامة وإدارة المخاطر.

3-7 **البحث العلمي والابتكار**: ويتمحور حول أولويات وخطط البحث العلمي المرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية للجامعة، وتوافر الموارد الداعمة للبحث العلمي والابتكار.

3-8 **الشراكة المجتمعية**: ويتمحور حول مدى توافر خطة لعقد الشراكات المجتمعية، وتشجيع منسوبي الجامعة على المشاركة في برامج خدمة المجتمع، وتعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

مما سبق يتضح أن هذه المعايير تركز على كافة عناصر المنظومة الجامعية وأنشطتها المختلفة، وتهدف إلى رفع مستوى الجودة المؤسسية، بما يضمن الارتقاء بالأداء الجامعي، وتوجيه عمليات التطوير والتخطيط الاستراتيجي نحو تلبية متطلبات التوجهات الوطنية وتفعيل دور الجامعات في تحقيق مستهدفاتها، وتعزيز مسؤوليتها المجتمعية.

4- معوقات الاعتماد المؤسسي:

اتفق بعض الباحثين ومنهم: الأسمري (2016)، الحربي (2011)حول عدد من المعوقات التي قد تحول دون حصول الجامعة وجاهزيتها للاعتماد المؤسسي ومنها: جمود اللوائح والأنظمة والتي تحتاج لوقت وجهد طويل لتعديلها، ضعف الحوافز المادية التي تقدم لأعضاء فريق الاعتماد بالجامعة، قلة الشراكات المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي، غياب القناعة لدى بعض القيادات وأعضاء هيئة التدريس بجدوى الحصول على الاعتماد المؤسسي، نقص المرافق والتجهيزات والمعامل في بعض الجامعات، بالإضافة إلى مقاومة بعض منسوبي الجامعات لأنشطة الجودة والتطوير.

ومن معوقات الاعتماد المؤسسي: غياب الفعالية في حوكمة الجامعات واستقلاليتها وبنيتها، وغياب المرونة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتأهيل للحصول على الاعتماد المؤسسي، وشيوع نمط قيادي غير داعم لعمليات التطوير والاعتماد المؤسسي، وقلة فعالية عملية التخطيط الاستراتيجي للحصول على الاعتماد نتيجة ضعف الاهتمام بمشاركة جميع منسوبي الجامعة نتيجة عدم السماح لهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار (Al-Harbi, 2017).

ويرى الغامدي (2021) أنه توجد مجموعة من المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الاعتماد المؤسسي في الجامعات وتتمثل في:

- القصور في مشاركة العاملين -على اختلاف وظائفهم- في عمليات الاعتماد، واستيفاء متطلباته.
- ضعف إدراك وقناعة بعض منسوبي الجامعات لأهمية الحصول على الاعتماد.
- قلة المتابعة من بعض القيادات الجامعية لممارسات وإجراءات الاعتماد.
- ضعف استجابة بعض الإدارات الجامعية لتوفير متطلبات الاعتماد المؤسسي.
- ضعف ارتباط بعض البرامج والممارسات الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل.
- قلة المخصصات المالية لدعم برامج البحث العلمي بالجامعات.

ثانياً: أبعاد الأداء الجامعي ومحدداته

يعد مفهوم الأداء الجامعي من المفاهيم التي نالت اهتماماً متزايداً في الفكر الإداري المعاصر نظراً لأهميته كركيزة أساسية للحكم على تحقيق تلك الجامعات لأهدافها. تتمثل أبعاد الأداء الجامعي في عدة أبعاد ومنها: الفعالية التعليمية (جودة التعليم والتعلم)، الجودة الإدارية، وحوكمة العمل المؤسسي، والكفاءة التنظيمية، والكفاءة والفعالية البحثية، والأداء المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للجامعة، والتطوير التقني والمعلوماتي، والبنية التحتية للجامعة، بالإضافة إلى قدرة الجامعة على إدارة مواردها الذاتية بكفاءة وفعالية.

أما بالنسبة لمحددات الأداء، فهناك الكثير من العوامل التي قد تؤثر في الأداء العام للمؤسسات، نذكر منها: التغير في حجم العمل والمتغيرات التنظيمية، والتأخير في القيام بالأعمال، بالإضافة إلى العوامل الإنسانية، والفنية والتكنولوجية (حتامله ودراوشة، 2019). كما يتحدد الأداء الجامعي بمجموعة من العوامل والمحددات ومنها:

1- **الأهداف والاستراتيجيات:** وتعد أحد محددات الأداء الجامعي، وتعبر الأهداف عن النتائج المحددة التي ترغب الجامعة في بلوغها من خلال الأنشطة التي تقوم بها، وتحتاج إلى إستراتيجية وخطة شاملة تحدد الطرق والأساليب والأدوات التي سوف تستخدمها الجامعة في تحقيق رسالتها وأهدافها بالشكل الذي يساعدها على تعظيم مزاياها التنافسية وتقليل عيوبها التنافسية، فهي تمثل أفضل تصور لما تأمل الجامعة في أن تحققها لكي تضمن النجاح مستقبلاً في مواجهة المنافسة والظروف البيئية المتغيرة. لذا تقوم بعض المؤسسات الجامعية بإجراء التعديلات في أهدافها وإستراتيجيتها المطبقة لتحقيق الأهداف إستجابة للتغيرات المحيطة (عبد السلام والطبلاوي والزواوي، 2019).

2- **ثقافة الجامعة:** وتعبر عن نسق من القيم يضم العادات والتقاليد، والقيم والمعايير، والمعتقدات، والطقوس، التي توجه سلوك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ويتأثر سلوك وأداء الفرد بمجموعة القيم والقواعد والمعايير السائدة في الجامعة، والتي تدفعه إلى الأداء بطريقة ما، أو تفضيل مسلك معين على مسلك آخر، وترتبط هذه الثقافة بأداء الفرد لأنها تؤثر على اتجاهاته نحو العمل، وعلى مدى التزامه بالقيام بمهامه وواجباته الوظيفية.

3- **السياسات الإدارية للجامعة:** حيث تؤثر السياسة الإدارية على الأداء، وتعد مرشداً عاماً لأداء أعضاء هيئة التدريس، نظراً لأنها تعكس الاتجاه العام الذي يجب أن تنفذ به أنشطة المنظومة الجامعية لتحقيق غاياته، كما أنها توحد سلوك متخذي القرار تجاه القضايا المماثلة، وتحدد نوعية ومكونات الحلول الممكنة لبعض المشاكل والقضايا التي تواجههم، وتخفف كثير من الأعباء الإدارية خاصة تلك المتشابهة والمتكررة أحياناً، كما تحدد مسارات اتخاذ القرارات في المنظومة، وتولد الثقة لدى أعضاء هيئة التدريس، وتساعد على تفويض السلطة وتخويل الصلاحيات وإتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس من ممارسة عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنها تكسب أعضاء هيئة التدريس -عندما ممارستها- الخبرات والمعارف، وتساعد في الوصول إلى قرارات أكثر عقلانية وجودة (قمبر، 2006).

4- **البيئة الجامعية:** يرتبط أداء الفرد بالبيئة التنظيمية التي يعمل فيها، فالبيئة التنظيمية وما تمنحه للفرد من مكافآت تدفعه للعمل، وما تقدمه له من تدريب وخبره لا تتفاعل مع شخصيته فقط، ولكن تتفاعل معها بعد مرورها على القيود البيئية التي تؤثر على أدائه، ويؤثر المناخ الجامعي في بيئة التنظيم على الأداء النهائي للفرد سواء بالإيجاب أو السلب، وتشمل البيئة: ظروف العمل المادية: وما تتركه من أثر على راحة أعضاء هيئة التدريس، وتسهل له حركتهم في اتجاه التميز في الأداء، وذلك مثل توفر الآلات والمعدات والأدوات، وكذلك العوامل التنظيمية وتمارس تأثيراً كبيراً على أداء أعضاء هيئة التدريس نفسهم داخل المؤسسة مثل: الهياكل التنظيمية واللوائح والقوانين والعلاقات مع الآخرين والرؤساء والزملاء والمرؤوسين بجانب عمليات التدريب والتوجيه والتقويم (آل فرحان، 2006).

5- **نمط الإدارة الجامعية:** فمدى إلمام المدير بالمعارف الإنسانية المختلفة، ومدى قدرته على التوقع وتفهم متطلبات الموقف الكلي الذي يواجهه، ومدى قدرته على تحمل المسئولية، ومقاومة ضغط العمل من أعلى لأسفل، ويؤثر على الأداء داخل المدرسة بصورة واضحة، حيث ينعكس اتجاهات المدير وقيمه وأخلاقياته وأهدافه الشخصية على أداء الأفراد العاملين، وبالتالي يؤثر ذلك على مدى استقرار العمل داخل الجامعة (الخطيب ومعايعة، 2004، 106).

6- **برامج التدريب والتنمية المهنية:** وتعتبر التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس مدخلاً من مدخلات العملية التعليمية، ومحوراً رئيسياً لإحداث التغيير بهدف تحسين أدائهم من خلال إكسابهم المهارات والقدرات المعرفية، والمقومات السلوكية التي تمكنهم من القيام بأدوارهم المختلفة، ومن ثم فإنها تتطلب توافر العناصر الأساسية التي تؤدى إلى نجاحها، وتساعد التنمية المهنية المستدامة في تحسين جودة الحياة المهنية داخل الجامعة، وإكسابهم المزيد من الخبرات والمعلومات التي تسهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي والمهني، وتنمية استعدادهم للقيام بأدوار جديدة، وتنمية المهارات الإدارية لديهم، سواء من خلال إكسابهم المهارات المتعددة مثل: العمل في فريق، أو مهارات اتخاذ القرار في العمل الأكاديمي أو الإداري، وتبصير أعضاء هيئة التدريس ببرامج وخطط الدولة لتطوير التعليم الجامعي، وتحديد أهداف المجتمع، ومشكلاته، وواقعه، ومستقبله، أو إكسابهم القيم الملائمة لطبيعة مهنتهم وأدوارهم الحالية والمستقبلية (Wash, 2009).

ويتضح مما سبق أن الأداء الجامعي يتحدد بثلاثة جوانب تعبر عن المحصلة النهائية للأداء المؤسسي وهي: أداء الأفراد العاملين، وأداء الوحدات الأكاديمية والإدارية، ومؤثرات البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على مدى كفاءة الجامعة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة واستثمارها بشكل يسهم في تحقيق مخرجاتها وجودة منتجها الأكاديمي، وتمكينها من تحقيق المزايا التنافسية لها.

ثالثاً: العلاقة بين الاعتماد المؤسسي وجودة الأداء الجامعي:

يمثل الاعتماد المؤسسي أحد أدوات التقييم التي تهدف إلى

ضمان جودة الأداء المؤسسي بالجامعات واستدامتها من أجل كسب ثقة المجتمع الخارجي في الممارسات التي تتم داخلها، وتطبيق سياسات واستراتيجيات واضحة ومعتمدة تساعد بكفاءة في تحقيق رسالتها وأهدافها، وتعزيز الثقة في مخرجاتها التعليمية، وتعزيز قدرات الجامعات على تحقيق تنافسية الخريجين وتمكينهم من المشاركة في خدمة المجتمع من جهة، وتلبية متطلبات سوق العمل من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاعتراف بها من قبل الهيئات المحلية والدولية (Al Harbi, 2017).

بالإضافة لذلك، فإن الحصول على الاعتماد يساعد في دعم القدرة المؤسسية للجامعات، وزيادة حافزية أعضاء هيئة التدريس للارتقاء بجودة العملية التعليمية، وإعطاء إشارة قوية ومباشرة للطلبة، والمجتمع المحيط بالتزام الجامعة بالمعايير والضوابط اللازمة في التعليم المتميز، كما يسهل الاعتماد الحصول على بعض المساعدات الحكومية، وإعطاء أفضلية لخريجي الجامعة في سوق العمل للحصول على وظيفة مناسبة، كما يسهل الاعتماد عملية التحويل للطلبة من جامعة إلى أخرى (أحمد، 2020).

بالإضافة لذلك، يعد الاعتماد المؤسسي مدخلاً مهماً لتحقيق الجودة، وإحداث التطوير التنظيمي للجامعة ككل، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق المعايير المحددة، وتدعيم وتعزيز مواصفات الجودة، حيث يقوم هذا المدخل على فكرة حتمية التغيير لصالح تحقيق الأهداف، ودعم الإيجابيات، وتلاشي السلبيات وعلاجها، وهذا ما يتفق مع مفاهيم الإدارة ومداخلها الحديثة، وينطلق الاعتماد في ممارسة أنشطة، وفي رؤيته للعمل من نظرة شمولية قائمة على استخدام المدخل المنظومي الذي يرى العمل داخل الجامعة كنظام كلي متكامل، وكدورة نشاط مستمرة يستلزم ضمان استمرارية ونجاح وفعالية هذه الدورة تقويم كافة عناصر النظام الكلية المتداخلة للمؤسسة الجامعية (الدوسري، 2013).

وللاعتماد المؤسسي دور مهم في ضمان جودة العمليات المختلفة والتحسين المستمر للجودة في مخرجات التعليم متمثلة في نواتج تعلم الطالب وخبرات النظام، ومساعدة المؤسسة في الحصول على أعلى مستويات الثقة في أداء كل مسئولياتها، ومساعدتها في الحصول على نواتج ومخرجات تعليمية متسقة ومتجانسة بما تتضمنه ذلك من كفايات ومساهمات الخريجين، مساعدة المؤسسة على الاستثمار الأمثل للموارد لتحقيق الجودة، والأهداف الاستراتيجية الأخرى من خلال جودة عمليات الأنظمة الجزئية للتمويل، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة بما يحقق الكفاءة والفعالية (Steve,2004).

وقد اتفق كل من (قنديل، 2012؛ Jacqmin, J. & Lefe-bvre, 2021: والمليجي، 2011) على أهمية الاعتماد المؤسسي في تحسين جودة الأداء وذلك من خلال:

- الإسهام في تعزيز نوعية التعليم وتطوير برامجه.
- ضمان اتساق أنشطة وبرامج الجامعة مع معايير الاعتماد المؤسسي.
- الثقة في البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعة من قبل المجتمع، رفع مستوى مخرجات الكليات وفق المواصفات والشروط المعتمدة.
- توفير آلية لمساءلة المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها، ومراجعة البرامج الأكاديمية للجامعة وتحسينها في ضوء متطلبات العصر.
- تحقيق النمو المهني والأكاديمي للعاملين في الجامعة، وتسيير العمل الأكاديمي وفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين.
- زيادة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وتوثيق العلاقة بين خريجي الجامعة وأساتذتها.
- تأصيل مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في الجامعة، وتفعيل المحاسبية العامة لضمان تحقيق معايير الجودة المتفق عليها، وإمكانية تغيير بعض اللوائح والقوانين، مثل: استقلالية الجامعات والإدارة الذاتية لها.
- تدعيم مصداقية المؤسسات الجامعية بالاستفادة من إمكانياتها وخدماتها، والتأكد من تحقق الحد الأدنى من شروط ومواصفات الاعتماد الأكاديمي.
- ضمان مستوى عالٍ من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة، وتحديد الإيجابيات في البرامج وتعزيزها وتحديد السلبيات وتلافيها.
- استمرار البرامج الأكاديمية والمهنية في وضع أنشطة تمكنها من التفاعل مع المتغيرات.
- تفعيل عملية التحسين المستمر داخلها، وتوفير قدر كافٍ من المعلومات عن ركائز الجودة ومعاييرها.
- تشجيع الحكومة على اتخاذ القرارات التي ترتبط بالشئون المالية، والمساهمة في تحسين عملية التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم الجامعي.

- ضمان جودة العمليات المختلفة والتحسين المستمر للجودة في مخرجات التعليم، متمثلة في نواتج تعلم الطالب وخبرات النظام.
- مساعدة الجامعة في الحصول على أعلى مستويات الثقة في أداء كل مسؤولياتها، ومساعدتها في الحصول على نواتج ومخرجات تعليمية متسقة ومتجانسة بما تتضمنه من كفايات ومساهمات الخريجين.

إجراءات الدراسة وخطواتها:

1- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الذي يتناول الظاهرة في صورتها الشاملة، وذلك من خلال جمع البيانات عن الظاهرة قيد الدراسة، وتحليلها، ووصف الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وتحديد الممارسات السائدة، وتفسيرها، وقد استهدف التعرف على الإطار المفاهيمي للاعتماد المؤسسي وأبعاد الأداء الجامعي، والوقوف على أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما أنه لا يقف عند حد جمع المعلومات وتنظيمها وتقييمها، وإنما يقوم بتحليلها والربط بين مدلولاتها حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات أو تعميمات محددة والتي يمكن الاستفادة منها في طرح بعض المقترحات والمتطلبات التي تساعد في تفعيل أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي في تحسين أداء جامعة حائل واستدامته.

2- مجتمع الدراسة والعينة

يشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل، وقد تم اختيار عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الأصلي شملت (234) أعضاء هيئة التدريس من العاملين بـ (8) كليات بجامعة حائل من أصل (14) كلية وهم: (الطب، العلوم الطبية التطبيقية، الصيدلة، العلوم، الهندسة، وعلوم وهندسة الحاسب، التربية، والآداب والفنون). وقد شملت العينة (123) عضو هيئة تدريس من الذكور بواقع نسبة 52.6%، وعدد (111) عضوة هيئة تدريس من الإناث بنسبة 47.4% من إجمالي عينة الدراسة المختارة، وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية، مع مراعاة ما يلي:

- شمولية العينة لأعضاء هيئة التدريس العاملين بمختلف قطاعات الدراسة (الصحية، العلمية والهندسية، والإنسانية)
- تمثيل العينة نسبة 11.2% من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل من السعوديين وغير السعوديين.
- شمول العينة للرتب الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

والجدول الآتي يوضح عدد العينة المختارة من الكليات الثمانية ونسبتها من العينة الكلية للدراسة:

جدول 1

توزيع عينة الدراسة على كليات الجامعة

م	الكلية	العينة المختارة	النسبة المئوية من إجمالي العينة	الكلية	العينة المختارة	النسبة المئوية من إجمالي العينة
1	الطب	23	%9.8	الهندسة	25	%10.7
2	العلوم الطبية التطبيقية	24	%10.3	علوم وهندسة الحاسب	33	%14.1
3	الصيدلة	19	%8.1	التربية	40	%17.1
4	العلوم	32	%13.6	الآداب	38	%16.3
	الإجمالي			٢٣٤ عضو وعضوة هيئة تدريس		

3- أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية

اعتمدت الدراسة على الاستبانه بوصفها الأداة الرئيسة في الدراسة الحالية، وهدفت إلى التعرف على أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي في تحسين أداء جامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد تم بناء الاستبانة تماشياً مع منهج الدراسة، وفي ضوء الإطار النظري لها، والاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بأثر تطبيق الاعتماد المؤسسي والأداء الجامعي، والاستفادة من ادواتها البحثية ومنها: دراسة

السرحان (2013)، ودراسة عبيد وآخرون (2021)، ودراسة بدير (2020).

وصف الاستبانه: تتكون الاستبانه من (5) محاور رئيسة هي: الفعالية التعليمية، الكفاءة البحثية، الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية، تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي، وجودة الأداء التقني وجاهزية البنية التحتية، ويندرج تحتها عدد (62) عبارة موزعة على جميع المحاور وفق الجدول الآتي:

جدول 2

عدد محاور الاستبانه والعبارات التي تندرج تحتها

م	المحور	عدد العبارات	أرقام من	أرقام إلى
1	الفعالية التعليمية.	13	1	14
2	الكفاءة البحثية	12	15	26
3	الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية	16	27	42
4	تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي	11	43	53
5	جودة الأداء التقني وكفاءة البنية التحتية	11	52	62
	المجموع		62	

صدق الاستبانه: لحساب صدق الاستبانة تم حساب أنواع الصدق الآتية:

الصدق الظاهري: حيث تم فحص مضمون الاستبانة فحصاً دقيقاً منظماً لتحديد مدى ملائمة نوع المفردات، وكيفية صياغتها، ومدى وضوحها، وقد تبين دقة المفردات ووضوحها وموضوعيتها، ومناسبة الاستبانة للغرض الذي وضع من أجله، كما أن جميع الجوانب الأساسية أمكن أن تغطيها تغطية كاملة بالاستبانه.

صدق المحكمين: حيث تم عرض الاستبانة في صورتها المبدئية على (10) من الأساتذة المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي، بهدف التعرف على مدى ملائمة مفردات الاستبانة للهدف الذي وضعت من أجله، والأخذ بآرائهم، ومقترحاتهم، وكانت الاستبانة تتكون في صورتها المبدئية من (70) مفردة، وبعد إجراء بعض التعديلات عليها –وفقا لآراء المحكمين– من حذف وتعديل للمفردات، أصبحت تتكون من (62) مفردة بعد حذف بعض المفردات غير المناسبة والمتكررة وعددها (8) عبارات.

صدق الاتساق الداخلي: حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.842-0.954) مما يدل على الصدق الداخلي لها، وجاء معامل الصدق للاستبانه ككل (0.883)، وهو ما يؤكد الاتساق الداخلي للاستبانة.

ثبات الاستبانه: استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبانة، وذلك بعد تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (52) عضو هيئة تدريس، وتراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ ما بين (0.779- 0.918)، وجاء معامل الثبات الكلي للاستبانه (93.9)، مما يدل على ان الاستبانة ثابتة بدرجة مناسبة وأنها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية: اعتمد الباحث في تحليله الإحصائي للبيانات على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) SPSS، وتم استخدام بعض المعالجات الإحصائية ومنها: كا٢، وحساب الوزن النسبي، والحكم عليه من خلال إعطاء درجات (3، 2، 1) للاستجابات: أوافق، أوافق إلى حد ما، لا أوافق.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

ويمكن استعراض نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1-**الفعالية التعليمية:** وتعبر عن مدى فعالية وجودة عملية التعليم والتعلم، وتطبيق الجامعة لبعض الممارسات التي تساعد في تحسين جودة المخرجات التعليمية، ويندرج تحت هذا المحور (12) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول الفعالية التعليمية.

جدول 3

استجابات عينة الدراسة حول الفعالية التعليمية

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
1	اعتماد الجامعة آليات مناسبة لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس المتميزين.	31.2	8.5	60.3	94.3	56.9	11
2	تطبيق الجامعة إجراءات فعالة لإدارة خدمات الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة.	64.9	15	20.1	106.2	81.6	5
3	تقديم الجامعة برامج فعالة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الجدد والقدامى.	62	22.2	15.8	87.8	82.1	4
4	توافر خطة متكاملة للأنشطة اللاصفية المساهمة في تحقيق مخرجات التعلم وخصائص الخريجين.	31.2	12.4	56.4	68.5	58.3	12
5	تُطبيق الجامعة آليات فاعلة تكفل التوفير الكمي والنوعي لمصادر تعلم الطلبة.	21.8	54.7	23.5	48.2	66.1	8
6	توفير الجامعة للخدمات الإلكترونية والبيئة المناسبة للبرامج والمقررات التي تقدم وفق أسلوب التعلم الإلكتروني.	12.4	60.7	26.9	86.2	61.8	10
7	تطبيق الجامعة معايير القبول وفق سياساتها الأكاديمية المعتمدة	68.8	20.1	11.1	135.3	85.9	3
8	وجود نظاما فعالاً ومعلناً لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.	17.1	67.9	15	126.3	67.4	7
9	توافر دليل معتمد للسياسات الأكاديمية يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للجامعة. .	23.5	67.5	9	130.5	71.5	6
10	تطبيق الجامعة الآليات المناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل الفعال معهم.	69.2	21.8	9	141.4	86.7	1
11	تطبيق الجامعة آليات فاعلة للتحقق من صحة ومصداقية مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس.	75.2	9.4	15.4	185.9	86.6	2
12	توافر دليل لخصائص الخريجين ومخرجات التعلم بالجامعة.	13.7	64.1	22.2	102.2	63.8	9
	المتوسط الكلي	40.9	35.5	23.6	109.4	72.4	

ويتضح من البيانات الموجودة بالجدول السابق أن المتوسط الكلي للمحور جاء لصالح الموافقة بوزن نسبي (72.4)، حيث إن نسبة (40.9%) من عينة الدراسة أجابت بالموافقة، بينما أجابت نسبة (23.6%) بعدم الموافقة، مما يدل على وجود أثر إيجابي للحصول على الاعتماد في تحقيق الفعالية التعليمية، وتحسين جودة عمليتي التعليم والتعلم بجامعة حائل.

كما يتضح أن العبارة رقم (10) التي تنص على «تطبيق الجامعة الآليات المناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل الفعال معهم» جاءت في الترتيب الأول بوزن نسبي (86.7)، تلتها العبارة رقم (11) التي تنص على « تطبيق الجامعة آليات فاعلة للتحقق من صحة ومصداقية مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس « بون نسبي (86.6)، وجاءت العبارة رقم (7) التي تنص على «تطبيق الجامعة معايير القبول وفق سياساتها الأكاديمية المعتمدة» في الترتيب الثالث بوزن نسبي (85.9)، والعبارة (3) التي تنص على «تقديم الجامعة برامج فعالة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الجدد والقدامى» في الترتيب الرابع، ثم العبارة رقم (2) في الترتيب الخامس، ما يدل على أن استيفاء متطلبات الحصول على الاعتماد كان له أثر إيجابي في تحقيق التعليم والتعلم الفعال، حيث قامت الجامعة بتطبيق الآليات المناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل الفعال معهم، والتحقق من صحة ومصداقية مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس، وتوفير مصادر التعلم المطلوبة، وتطبيق بعض الإجراءات الفعالة لإدارة خدمات الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة، وتوفير الخدمات الإلكترونية والبيئة المناسبة للتعلم الإلكتروني، وكذلك توافر دليل معتمد للسياسات الأكاديمية

بالجامعة، وتطبيق معايير معلنة للقبول وفق سياساتها الأكاديمية المعتمدة، ناهيك عن توافر دليل لخصائص خريجي الجامعة.

أما العبارة رقم (1) التي تنص على «اعتماد الجامعة آليات مناسبة لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس المتميزين» فقد جاءت في الترتيب الحادي عشر بوزن نسبي (58.3)، وجاءت العبارة (4) التي تنص على «توافر خطة متكاملة للأنشطة اللاصفية المساهمة في تحقيق مخرجات التعلم وخصائص الخريجين» في الترتيب الأخير، وهو ما يعني غياب وجود سياسات وإجراءات معتمدة ومعلنة لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس المتميزين والاحتفاظ بهم، وغياب الخطة المتكاملة لتفعيل الأنشطة اللاصفية المساهمة في تحقيق مخرجات التعلم وخصائص الخريجين.

ومن التحليل السابق يتبين اهتمام إدارة الجامعة بمنتجها الطلابي لتحقيق جودة التعلم والتعليم، وتطبيق الجامعة إجراءات فعالة لإدارة خدمات الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة، وتحسين أداء التعليم والتعلم حتى يصبح المنتج مطورا والمخرج مناسبة ، وقد قدمت الجامعة الكثير لجودة التعليم والتعلم بها من خلال التحول نحو التعليم الإلكتروني لضمان استمرارية العملية التعليمية أثناء جائحة كورونا، وتوفير الدعم الأكاديمي للطلبة، ومصادر التعلم، وتطوير معايير القبول، وتفعيل مشاركات الطلبة في اللجان واتخاذ القرار، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتحسين أدائهم؛ إيماناً منها بأن عضو هيئة التدريس يمثل محور الحياة الجامعة والعملية التدريسية؛ لمشاركته في العمل الأكاديمي والإداري بما يساعد على تطور الجامعة وحصولها على الاعتماد المؤسسي.ويعزي الباحث ذلك إلى اهتمام إدارة الجامعة بتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس كركيزة أساسية لتحقيق جودة التعليم والتعلم.

.وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي منها دراسات: أوابانجي وأبايومي Olabanji and Aba-yomi (2013)، البلهيش والحبيشي، (2011)، نجوين وهين تا Nguyen & Hein Ta (2018)، ودراسة Al-Eyad-hy & Alenezi (2021) التي أكدت وجود أثر إيجابي للحصول على الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي على جودة البرامج الأكاديمية، وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى الطلبة عن الخدمات التعليمية، وتفعيل الأنشطة الطلابية، والإدارة الفعالة للبرامج الأكاديمية وتطويرها، وإدارة الطلبة ودعمهم أكاديمياً، وتقديم خدمات الإرشاد والتوجية الأكاديمي والوظيفي.

2- الكفاءة البحثية: وتعبر عن مدى تحقق الكفاءة البحثية للجامعة، وتحسن مؤشراتها نتيجة استيفاء متطلبات الاعتماد المؤسسي، ويندرج تحت هذا المحور (12) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول الكفاءة البحثية.

جدول 4

استجابات عينة الدراسة حول الكفاءة البحثية للجامعة

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
1	توافق الأولويات البحثية للجامعة مع التوجهات الوطنية في مجال البحث العلمي والابتكار	64.9	15	20.1	106.2	81.6	6
2	وجود خطة واضحة ومحددة للتوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة.	62	22.2	15.8	87.8	82.1	5
3	توافر ميثاق معتمد لتعزيز أخلاقيات البحث العلمي لدى منسوبي الجامعة	21.8	54.7	23.5	48.2	66.1	9
4	تطبيق الجامعة آليات متنوعة لتنمية المهارات البحثية لهيئة التدريس والطلبة وتحفيزهم.	12.4	60.7	26.9	86.2	61.8	10
5	دعم الكفاءة البحثية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	68.8	20.1	11.1	135.3	85.9	4
6	تحسن ترتيب الجامعة في التصنيفات الدولية للجامعات.	17.1	67.9	15	126.3	67.4	8
7	زيادة مخصصات البحث العلمي من الميزانية السنوية للجامعة.	23.5	67.5	9	130.5	71.5	7

م	العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
		٪	٪	٪			
8	توافر البيئة والمناخ العلمي المناسبين للبحث العلمي ودعم الابتكار.	69.2	21.8	9	141.4	86.7	2
9	استحداث وحدات لدعم البحوث العلمية وتمويلها بالجامعة	75.2	9.4	15.4	185.9	86.6	3
10	تطبيق الجامعة آليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار مع القطاعات	31.2	12.4	56.4	68.5	58.3	11
11	توافر أنظمة فعَّالة للسلامة تكفل سلامة الباحثين وأنشطتهم البحثية بالجامعة	31.2	8.5	60.3	94.3	56.9	12
12	تطبيق الجامعة نظام متكامل لدعم المشروعات والأنشطة البحثية المتميزة والتطبيقية.	76.5	8.1	15.4	198	87	1
	المتوسط الكلي	46.2	30.7	23.1	117.4	74.3	

ويتضح من البيانات الموجودة بالجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور الكفاءة البحثية جاء لصالح الموافقة بوزن نسبي (74.3)، حيث وافقت نسبة (46.2%)، في حين أجابت نسبة (23.1%) بعدم الموافقة، مما يدل على وجود أثر ملموس للاعتماد المؤسسي على الكفاءة البحثية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، حيث أسهم الاعتماد في رفع المؤشرات البحثية للجامعة.

كما يتضح من البيانات أن العبارة رقم (12) التي تنص على «تطبيق الجامعة نظام متكامل لدعم المشروعات والأنشطة البحثية المناسبة، مع الاعتراف بجهودهم» جاءت في الترتيب الأول بوزن نسبي (87)، تلتها العبارة رقم (8) التي تنص على «توافر البيئة والمناخ العلمي المناسبين للبحث العلمي ودعم الابتكار» بوزن نسبي (86.7)، ثم العبارة (9) التي تنص على «استحداث وحدات لدعم البحوث العلمية وتمويلها بالجامعة» في الترتيب الثالث بوزن نسبي (86.6)، وجاءت العبارة (5) التي تنص على «دعم الكفاءة البحثية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة» في الترتيب الرابع بوزن نسبي (85.9)، ثم العبارة رقم (2) في الترتيب الخامس، ما يدل على أن الاعتماد المؤسسي قد ساعد في توافرخطة متكاملة بالتوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي تتوافق مع الأولويات البحثية للجامعة، وتوافر نظام متكامل للملكية الفكرية ولدعم المشروعات والأنشطة البحثية المتميزة من خلال استحداث وحدة لدعم البحوث، وتوفير المناخ العلمي والبيئة المحفزة على البحث والابتكار، ودعم الكفاءة البحثية لأعضاء هيئة التدريس، وتقديم برامج تدريبية متنوعة من قبل عمادة الجودة والتطوير لتنمية المهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وكذلك حرص إدارة الجامعة على تعزيز الالتزام بالأخلاقيات البحثية من خلال اعتماد توافر ميثاق البحث العلمي لدى منسوبي الجامعة، بالإضافة إلى زيادة المخصصات المالية لدعم منظومة البحث العلمي، وتمكين الجامعة من تحقيق خطتها البحثية، والارتقاء بتصنيفها

أما العبارة رقم (10) التي تنص على «تطبيق الجامعة آليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار مع القطاعات» فقد جاءت في الترتيب الحادي عشر، وجاءت العبارة (11) التي تنص على «توافر أنظمة فعَّالة للسلامة تكفل سلامة الباحثين وأنشطتهم البحثية بالجامعة» في الترتيب الثاني عشر والأخير، وهو ما يعني أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد باستكمال منظومة البحث العلمي بالجامعة، إلا أن بعض الجوانب لم تستكمل ومنها: غياب آليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار مع القطاعات المجتمعية المختلفة، وقلة الأنظمة الفعَّالة للسلامة المهنية التي تكفل سلامة الباحثين وأنشطتهم البحثية بالجامعة.

ومن التحليل السابق يرى الباحث حرص إدارة الجامعة ووكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وكذلك عمادة البحث العلمي على النهوض بمنظومة البحث العلمي؛ ودعم البحوث العلمية المتميزة لرفع تصنيف الجامعة في التصنيفات الدولية للجامعات (QSو Times)، وحصول الجامعة على المركز الأول في النظرة الدولية للجامعات، وتحسن المؤشرات البحثية للجامعة نتيجة لإثراء الإنتاج العلمي المتميز، وتوجيه البحوث العلمية نحو المجالات التي تخدم القضايا الوطنية والمجتمعية، ودعم البحوث المرتبطة بقضايا منطقة حائل، وارتفاع عدد الأبحاث العلمية المنشورة باسم الجامعة في الدوريات العالمية من فئتي Q1 و Q2.

وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي منها دراسات: العربي (2020)، بدير (2020)، الغيث

(2015)، التي أكدت جميعها أن جاهزية الجامعات وحصولها للاعتماد يساعد في تحسين جودة البحث العلمي ومؤشراته من خلال توفير مقومات جودة البحث العلمي وفقاً لأعلى المعايير الدعم المالي اللازم لإجراء البحوث، ودعم البحوث العلمية المتميزة، وتوافر خارطة طريق تنظم المنظومة البحثية للجامعات.

3- **الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية:** وتعبر عن مدى إسهام استيفاء متطلبات الاعتماد المؤسسي في توفير متطلبات حوكمة العمل الإداري وتحقيق التميز والكفاءة الإدارية، ويندرج تحت هذا المحور (16) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية للجامعة.

جدول 5

استجابات عينة الدراسة حول الحوكمة والكفاءة الإدارية

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
1	تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي وربطها باالاحتياجات المجتمعية والجامعة	70.5	19.7	9.8	148.9	87	2
2	تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية.	19.2	68	12.8	127.6	68.9	10
3	تطبيق الجامعة نظام متكامل لتقييم أداء القيادات على جميع المستويات وفق معايير محددة ومعلنة	20.5	14.5	65	106.6	51.8	15
4	توافر بالجامعة سياسات شاملة ومعتمدة ومعلنة لانشطة الجامعة تدعم التوجهات الوطنية وتسهم في تحقيقها	61.5	22.2	16.2	85	81.8	7
5	تطبيق آليات معتمدة للإبلاغ عن قضايا الفساد وسائر المخالفات والتعامل معها.	22.7	53.8	23.5	44.3	66.4	11
6	توافر نظام واضح لتفويض الصلاحيات مع تحديد للمسؤوليات والمهام المفوضة بالجامعة	60.7	26.5	12.8	85.3	82.6	6
7	تطبيق الجامعة نظام لتقييم كفاءة المجالس واللجان وتطوير أدائها	20.1	11.1	68.8	135.3	50.4	16
8	تطبيق الجامعة آليات تضمن العدالة والمساواة والنزاهة في جميع ممارساتها.	19.2	68	12.8	127.6	68.8	9
9	تُشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة بالجامعة وفق ضوابط محددة ومعلنة	56.9	13.2	29.9	67.9	75.6	8
10	اتخاذ القيادات الاجراءات المناسبة للتنسيق والتكامل بين الوحدات الادارية والاكاديمية	68	22.2	9.8	131.6	86.1	4
11	يتوافر بالجامعة نظام معتمد لمراجعة السياسات والاجراءات والتاكد من فاعلياتها وتطويرها	30.8	9	60.2	93	56.8	14
12	توافر آليات فاعلة لتحسين سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية	70.5	19.7	9.8	148.9	86.9	3
13	وجود توصيف وظيفي شاملا ومعلنا يضمن الاتساق بين الصلاحيات والمهام وتتابع الالتزام به	10.3	74.8	14.9	181.7	65.1	12
14	بناء نظام فعال لضمان الجودة وادارتها يرتبط بالادارة العليا	13.7	64.5	21.8	104.8	63.9	13
15	دعم إدارة الجامعة للمبادرات والمقترحات التطويرية وتحفز الاداء المتميز والابداع في جميع انحاء المؤسسة	73.9	9.4	16.7	175.4	85.7	5
16	توافر خطة شاملة لرفع كفاءة الإنفاق بالجامعة	76.5	8.1	15.4	198	87.1	1
	المتوسط الكلي	43.4	31.5	25.1	122.6	72.8	

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية جاء لصالح الموافقة بوزن نسبي 72.8، حيث وافقت نسبة (43.4%)، بينما لم توافق نسبة (25.1%) مما يؤكد وجود أثر واضح للحصول على الاعتماد المؤسسي الوطني واستيفاء متطلباته ومعاييره في دعم ممارسات الحوكمة الإدارية وتطبيقها، ورفع الكفاءة التنظيمية للجامعة وفق أعلى معايير الجودة والتميز المؤسسي.

كما يتضح من الجدول أن العبارة رقم (16) التي تنص على «توافر خطة شاملة لرفع كفاءة الإنفاق بالجامعة» جاءت في الترتيب الأول بوزن نسبي (87.1)، تلتها العبارة رقم (1) التي تنص على «تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي وربطها باالاحتياجات المجتمعية والجامعة» بوزن نسبي (87)، ثم العبارة (12) التي تنص على «توافر آليات فاعلة لتحسين سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية» في الترتيب الثالث بوزن نسبي (86.9)، والعبارة (10) التي تنص على «اتخاذ القيادات الاجراءات المناسبة للتنسيق والتكامل بين الوحدات الادارية والاكاديمية» في الترتيب الرابع بوزن نسبي (86.1)، ثم العبارة رقم (15) في الترتيب الخامس، ما يدل على دعم إدارة الجامعة للتوجهات الاستراتيجية لتحقيق كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية، ودعم عمليات التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج وتحقيق الأثر وموائمته مع الخطط التشغيلية لكافة الوحدات، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتحفيزهم على تقديم المبادرات التطويرية، وتطبيق معايير الحوكمة والنزاهة من خلال: تطبيق آليات تضمن العدالة والمساواة والنزاهة في جميع ممارساتها، وتفويض السلطات والصلاحيات وفق نظام معلن ومحدد، ودليل للتوصيف الوظيفي لمنسوبي الجامعة، وسياسات شاملة ومعتمدة ومعلنة لانشطة الجامعة تدعم التوجهات الوطنية، وتطبيق آليات معتمدة لتحسين سمعة الجامعة وصورتها الذهنية، وتحقيق التواصل والتنسيق الفعال بين شطري الطلاب والطالبات، وتوافر نظام فاعل لضمان الجودة وادارتها يرتبط بالادارة العليا.

أما العبارة رقم (11) التي تنص على «توافر بالجامعة نظام مؤسسي لمراجعة السياسات والاجراءات والتاكد من فاعلياتها وتطويرها» فقد جاءت في الترتيب الرابع عشر، تلتها العبارة (3) التي تنص على «تطبيق الجامعة آليات لتقييم أداء القيادات على جميع المستويات وفق معايير محددة ومعلنة» في الترتيب الخامس عشر، بينما جاءت العبارة (7) التي تنص على «تطبيق الجامعة نظام لتقييم كفاءة المجالس واللجان وتطوير أدائها» في الترتيب الأخير، وهو ما يعني غياب وجود نظام مؤسسي معتمد لمراجعة السياسات الجامعية والتاكد من فاعلياتها وتطويرها بصفة مستمر، وقلة تطبيق الجامعة لنظام واضح لتقييم كفاءة المجالس واللجان وتطوير أدائها، بالإضافة إلى غياب الآليات المعلنة لمساءلة القيادات على جميع المستويات وتقييم أدائهم وفق معايير محددة ومعلنة

وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي منها دراسات: دراسة بدير (2020) ودراسة بيجان وآخرون Began et al (2018) اللتين أكدت دور الحصول على الاعتماد في دعم السياسات الجامعية، وعمليات التخطيط الاستراتيجي، والتطوير الإداري، والتحسين المستمر لنظم إدارة الجودة.

4- تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي:

وتعبر عن مدى إسهام عمليات الاعتماد المؤسسي في دعم التعاون والعلاقات بين الجامعة والمجتمع وزيادة شراكاتها المجتمعية وتعزيز مسؤوليتها، ويندرج تحت هذا المحور (11) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي.

جدول 6

استجابات عينة الدراسة حول تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
1	وجود خطة واضحة ومحددة للشراكة المجتمعية لدى الجامعة.	15.4	61.5	23.1	85.8	64.1	9
2	تقديم برامج التطوير المهني والتعليم المستمر بما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع.	8.6	75.6	15.8	190.3	64.2	8
3	تطبق الجامعة سياسات وإجراءات واضحة لتقديم الاستشارات والخدمات للقطاعات المجتمعية المختلفة.	29.9	60.7	9.4	93.5	56.4	10
4	تطبق الجامعة آليات محددة لمتابعة وتقييم فاعلية أنشطتها في مجال الشراكة المجتمعية.	18	15.5	67.5	117.2	50.4	11

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
5	تتيح الجامعة للمجتمع فرصة الاستفادة من مرافقها ومصادرها المختلفة.	14.1	66.7	19.2	117.9	64.9	7
6	زيادة عدد الشراكات المجتمعية بين الجامعة والجهات الحكومية والخاصة	62	21.8	16.2	87.4	81.9	2
7	زيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في برامج ومشروعات خدمة المجتمع	54.3	21.8	23.9	46.3	76.8	4
8	تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة ومأسستها	61.1	12.4	26.5	88.2	78.2	3
9	زيادة حافزية أعضاء هيئة التدريس لتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي.	20.5	68.4	11.1	132.4	69.8	6
10	زيادة عدد البرامج والمبادرات التشاركية المتنوعة بين الجامعة و المجتمع تسهم في مجال تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الرائدة	31.2	56.4	12.4	68.5	72.9	5
11	تعزيز سمعة الجامعة في المجتمع المحلي.	68	22.2	9.8	131.6	86	1
	المتوسط الكلي	34.8	39.2	26	105.4	69.6	

ويتضح من البيانات الموجودة بالجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي جاء لصالح الموافقة إلى حد ما، حيث أجابت نسبة (34.8%) بالموافقة، بينما أجابت نسبة (39.2%) بأنها توافق إلى حد ما، مما يدل على أن الحصول على الاعتماد المؤسسي الوطني يسهم في توطيد التعاون والتفاعل بين الجامعة والمجتمع المحلي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة في حل مشكلات المجتمع وقضاياه.

كما يتضح أن العبارة رقم (11) التي تنص على «تعزيز سمعة الجامعة في المجتمع المحلي» جاءت في الترتيب الأول بوزن نسبي (86)، تلتها العبارة رقم (6) التي تنص على «زيادة عدد الشراكات المجتمعية بين الجامعة والجهات الحكومية والخاصة» بوزن نسبي (81.9)، ثم العبارة (8) التي تنص على « تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة ومأسستها» في الترتيب الثالث بوزن نسبي (78.2)، والعبارة (7) التي تنص على «زيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في برامج ومشروعات خدمة المجتمع» في الترتيب الرابع بوزن نسبي (76.8)، ثم العبارة رقم (10) في الترتيب الخامس، بينما جاءت العبارة (4) التي تنص على «تطبق الجامعة آليات محددة لمتابعة وتقييم فاعلية أنشطتها في مجال الشراكة المجتمعية» في الترتيب الأخير، ما يدل على مساهمة الاعتماد المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وزيادة عدد الشراكات المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي، وزيادة عدد البرامج والمبادرات المجتمعية التشاركية المتنوعة التي يشارك أعضاء هيئة التدريس في تنفيذها، وزيادة حافزيتهم لتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، و توافر خطة للشراكة المجتمعية، وتقديم برامج التطوير المهني والتعليم المستمر لتلبية احتياجات المجتمع من برامج الدبلوم، مما ينعكس بالإيجاب على سمعة الجامعة في المجتمع، بالإضافة إلى حاجة الجامعة إلى وضع آليات محددة لمتابعة وتقييم فاعلية أنشطتها في مجال الشراكة المجتمعية حتى يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان استدامة تحسين مخرجات تلك الشراكات.

وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه دراسة آل ناصر (2020) التي أكدت وجود مردود إيجابي للاعتماد المؤسسي على فعالية دور الجامعات في خدمة المجتمع وعقد الشراكات المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي.

5- جودة الأداء التقني وكفاءة البنية التحتية: تعبر عن مدى تحسن الأداء المعلوماتي التقني واستكمال البنية التحتية في بعض الكليات والوحدات نتيجة استيفاء متطلبات الاعتماد المؤسسي والحصول عليه، ويندرج تحت هذا المحور (11) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول جودة الأداء التقني وجاهزية البنية التحتية بالجامعة.

جدول 8

جودة الأداء التقنـــي و كفاءة البنية التحتية بالجامعـــــة

م	العبارة	أوافق ٪	أوافق إلى حد ما ٪	لا أوافق ٪	كا٢	الوزن النسبي	الترتيب
1	استخدام الجامعة تقنية المعلومات بفاعلية في الأنظمة الإدارية والاتصالات.	15.4	64.1	20.5	100.6	64.9	9
2	بناء نظام لتقييم جودة المرافق والتجهيزات بصفة دورية.	62.8	21.8	15.4	93	82.5	4
3	توافر البنية والتجهيزات التقنية الكافية التي تناسب احتياجاتها الأكاديمية والتعليمية والإدارية	19.7	56.4	23.9	56.7	65.2	8
4	توافر سياسات داعمة للتحول الرقمي في الخدمات التقنية بالجامعة	60.7	14.5	24.8	82.5	78.6	5
5	تطبيق سياسات للاستخدام والنشر على البوابة الإلكترونية للجا معة	70.9	18.4	10.7	151	86.8	1
6	توافر كوادر مؤهلة لإدارة الأنظمة والخدمات الإلكترونية المطورة	20.1	65	14.9	106.2	68.4	7
7	تطبيق الجامعة أنظمة مناسبة لأمن المعلومات المؤسسية و ا لشخصية .	26.1	65.4	8.5	118.9	72.5	6
8	توافر نظام معلن لتقييم كفاءة التجهيزات التقنية بانتظام، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير.	30.3	9.4	60.3	91.7	56.7	11
9	تطبيق آلية لتنظيم وترشيد استخدام المرافق والتجهيزات والتدريب عليها.	69.2	21.8	9	141.5	86.7	2
10	توافر المرافق اللازمة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها من الأنشطة غير الصفية	75.2	9.4	15.4	185.9	86.6	3
11	تطبيق الجامعة آلية للتحديث والصيانة الدورية للتجهيزات التقنية في جميع وحداتها.	29.1	12.4	58.5	76.6	56.8	10
	المتوسط الكلي للمحور	43.6	32.6	23.8	109.5	73.2	

ويتضح من البيانات الموجودة بالجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور جودة الأداء التقني وكفاءة البنية التحتية بالجامعة جاء لصالح الموافقة، حيث وافقت نسبة (43.6%)، بينما لم توافق نسبة (23.8%) على مفردات المحور، مما يدل على وجود أثر إيجابي للحصول على الاعتماد المؤسسي في تحسين جودة النظام التقني والمعلوماتي بالجامعة، واستكمال جاهزية البنية التحتية بها.

كما يتضح أن العبارة رقم (5) التي تنص على «تطبيق سياسات للاستخدام والنشر على البوابة الإلكترونية للجامعة» جاءت في الترتيب الأول بوزن نسبي (86.8)، تلتها العبارة رقم (9) التي تنص على «تطبيق آلية لتنظيم وترشيد استخدام المرافق والتجهيزات والتدريب عليها» بوزن نسبي (86.7)، ثم العبارة (10) التي تنص على «توافر المرافق اللازمة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها من الأنشطة غير الصفية» في الترتيب الثالث بوزن نسبي (86.6)، والعبارة (2) التي تنص على «بناء نظام لتقييم جودة المرافق والتجهيزات بصفة دورية» في الترتيب الرابع بوزن نسبي (82.5)، ثم العبارة رقم (4) في الترتيب الخامس، ما يدل على توافر سياسات داعمة للتحول الرقمي في الخدمات التقنية، تطبيق سياسات وإجراءات معتمدة للاستخدام والنشر على البوابة الإلكترونية وتنظيم وترشيد استخدام المرافق والتجهيزات والتدريب عليها، وكذلك أنظمة مناسبة لأمن المعلومات المؤسسية والشخصية، بالإضافة إلى تنمية الكوادر الوطنية المؤهلة للتعامل مع النظم الإلكترونية وإدارتها بكفاءة وفعالية.

أما العبارة رقم (11) التي تنص على «تطبيق الجامعة آلية للتحديث والصيانة الدورية للتجهيزات التقنية في جميع وحداتها» فقد جاءت في الترتيب العاشر بوزن نسبي (56.8)، بينما جاءت العبارة (8) التي تنص على «توافر نظام معلن لتقييم كفاءة

التجهيزات التقنية بانتظام، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير» في الترتيب الأخير، وهو ما يعني افتقاد الجامعة لآليات معتمدة ومعلنة للتحديث والصيانة الدورية للتجهيزات التقنية، وغياب النظام المعتمد لتقييم كفاءة التجهيزات التقنية بانتظام، والاستفادة من النتائج في التحسين والتطوير المستمر للنظام التقني والمعلوماتي والبنية التحتية.

وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه دراسة داتي Dattey (2014) التي أكدت أن استيفاء معايير الاعتماد يسهم في تحقيق جاهزية البنية التحتية للجامعات ورفع كفاءتها بما يضمن الحصول على الاعتماد المؤسسي. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة السرحان (2021) حيث أكدت أن الاعتماد المؤسسي يساعد في جاهزية لمرافق والمعدات، وجودة التخطيط المالي، والإدارة المالية بالجامعات.

وبعد استعراض النتائج السابقة لمختلف محاور الاستبانه يتضح وجود أثر للحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي على أداء جامعة حائل، وتختلف معدلات هذا الأثر من نشاط لآخر كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول 9

يوضح ترتيب محاور الاستبانه وفق أثر الاعتماد المؤسسي عليها

م	المحور	الوزن النسبي	الترتيب
1	الفعالية التعليمية.	72.4	4
2	الكفاءة البحثية	74.3	1
3	الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية	72.8	3
4	تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي	69.6	5
5	جودة الأداء التقني وكفاءة البنية التحتية	73.2	2

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الأنشطة الجامعية تأثرت إيجابياً بالحصول على الاعتماد المؤسسي هي الكفاءة البحثية للجامعة، يليها جودة الأداء التقني وكفاءة البنية التحتية والتقنية، ثم الحوكمة الإدارية والكفاءة التنظيمية، ويليها الفعالية التعليمية، وفي الترتيب الخامس تعزيز العلاقات والشراكات بين الجامعة والمجتمع المحلي

6- عرض وتحليل نتائج المحاور الثلاثة للاستبانه للتعرف على دلالة الفروق في استجابة عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب متغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، الخبرة).

ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1/6 دلالة الفروق في استجابة عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير النوع.

للتحقق من أثر متغير النوع (ذكور/ إناث) على استجابات عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير النوع، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة «ت»، والجدول التالى يوضح نتائج اختبارات الفروق بينهما:

جدول 10

يوضح نتائج اختبار «ت» لاستجابات عينة الدراسة (ذكور/ إناث) حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير النوع.

العدد	النوع	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
123	ذكور	14.73	2.102	1.734	غير دالة
111	إناث	13.96	1.652		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطات درجات استجابات عينة الدراسة (ذكور/ إناث) حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير (النوع/ الجنس) على تشخيص عينة الدراسة لهذا الأثر، ويرجع الباحث ذلك إلى معايشتهم لنفس البيئة التنظيمية بالجامعة، مما يؤدي إلى اتفاقهم حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل إلى حد كبير.

2/6 دلالة الفروق في استجابة عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس).

للتحقق من أثر متغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) على استجابات عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي عل تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير الرتبة الأكاديمية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة «ت»، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات الفروق بينهما:

جدول 11

يوضح نتائج اختبار «ت» لاستجابات عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير الرتبة الأكاديمية.

الرتبة الأكاديمية	العدد	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
أستاذ	18	15.659	2.371	1.593	غير دالة
أستاذ مشارك	54	14.106	2.102		
أستاذ مساعد	162	13.342	1.989		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطات درجات استجابات عينة الدراسة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير الرتبة الأكاديمية، مما يدل على أن الرتبة الأكاديمية لا تمثل متغير مؤثر في إدراكات أعضاء هيئة التدريس لأثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل.

3/6 دلالة الفروق في استجابة عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

للتحقق من أثر متغير عدد سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات، من 10 -5 سنوات، أقل من 5 سنوات) على استجابات عينة الدراسة حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير عدد سنوات الخبرة، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة «ت»، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات الفروق بينهما:

جدول 12

يوضح نتائج اختبار «ت» لاستجابات عينة الدراسة (ذكور | إناث) حول أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير الرتبة الأكاديمية.

عدد سنوات الخبرة	العدد	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
أكثر من 10 سنوات	31	14.217	2.265	1.794	غير دالة
من 10 -5 سنوات	158	13.495	2.198		
أقل من 5 سنوات	45	13.179	1.899		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطات درجات استجابات عينة الدراسة (أكثر من 10 سنوات، من 10-5 سنوات، أقل من ٥ سنوات) حول درجة أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي علي تحسين أداء جامعة حائل حسب متغير سنوات الخبرة، مما يدل على أن عدد سنوات الخبرة لا تعد متغيراً مؤثراً في إدراكات أعضاء هيئة التدريس لأثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل.

مقترحات تفعيل أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في تحسين أداء جامعة حائل:

في ضوء ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والميداني، يمكن طرح بعض المقترحات التي تسهم في تفعيل واستدامة أثر الحصول على الاعتماد المؤسسي في تحسين أداء جامعة حائل وتتضمن:

- المتابعة المستمرة للإجراءات التصحيحية التي حددها المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وتحسين مؤشرات أداء الجامعة وفق خطة مجدولة زمنيا لضمان استمرارية الجودة والتميز في الأداء الجامعي.
- التزام الإدارة الجامعية بإعداد تقرير سنوي حول مستوى التطور في الممارسات الأكاديمية والبحثية والإدارية بالجامعة وفق معايير المركز الوطني، وكذلك الجهود التي تمت لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الاعتماد بما يضمن استدامةالجودة المؤسسية.
- بناء مؤشرات أداء خاصة بالأداء المؤسسي للجامعة، ورصدها بشكل مستمر للمحافظة على معدلات عالية النمو في تنفيذ كافة أنشطة الجامعة، وتحقيق مستوى عال من الأداء الإداري والتنظيمي.
- التوعية المستمرة لمنسوبي الجامعة بالسياسات الأكاديمية والبحثية والإدارية والمالية، وقياس مستوى رضاهم والتزامهم بها.
- التوسع في بناء الشراكات البحثية مع الجامعات الرائدة والمراكز البحثية المتميزة، ووضع خطة لاستقطاب الجهات الداعمة لتمويل البحوث والمشاريع البحثية ذات الأثر المجتمعي.
- العمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة المؤسسية والنزاهة والشفافية في كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية، مما يسهم في رفع الكفاءة الإدارية للجامعة، وتحقيق التميز الأكاديمي.
- بناء نظام متكامل ومعتمد مراجعة وتطوير السياسات الجامعية بصفة دورية، وتوعية منسوبي الجامعة به، والتقييم المستمر لنظام ومعايير اختيار القيادات الأكاديمية والإدارية وتقييم أدائهم، والاستفادة من نتائج التقييم لضمان استدامة الأثر المتوقع من تطبيق النظام على جودة الأداء الجامعي.
- بناء نظام لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس والمحافظة على المتميزين منهم، وحث إدارة الجامعة على توفير رواتب وحوافز ملائمة لأعضاء هيئه التدريس لجذبهم واستمرارية عملهم فيها، لما له من أثر على استقرار العملية التعليمية والتعلمية في الجامعة.
- العمل على نشر ثقافة الاعتماد المؤسسي، وما يلزمها من تدريب وتأهيل للقيادات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وتطبيق الآليات والإجراءات التي تضمن التزام منسوبي الجامعة بالممارسات الجيدة وفق معايير الاعتماد المؤسسي.
- تشجيع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات الجامعة وذلك من خلال: زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي، وتقديم الدعم المالي الكافي لزيادة معدلات النشر الدولي للبحوث العلمية، ومنح إجازة التفرغ العلمي لهم.
- الاستمرار في تطوير الخطط والمقررات الدراسية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز الخدمات لمساندة الطلبة في عملية التوظيف أثناء الدراسة وبعد التخرج.
- التحديث المستمر للمختبرات والمعامل، وذلك لإكساب الطلبة المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل المحلي والعالمي، والعمل توفير الموارد اللازمة لضمان استدامة الجودة المؤسسية.
- تكثيف الجامعة جهودها من أجل تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بمختلف الوحدات الأكاديمية والإدارية بهدف تحقيق مزايا الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتحقيق مستويات أكثر فاعلية

في العملية التعليمية.

- استكمال البنية التحتية والتقنية بالجامعة من خلال: تخصيص قاعات للنشاطات الطلابية، وقاعات لممارسة الهوايات واستثمار أوقات الفراغ، وإعداد وتطبيق آليات للتحديث والصيانة الدورية للتجهيزات التقنية، ونظام معتمد وفاعل لتقييم كفاءة التجهيزات التقنية بانتظام، والاستفادة من النتائج في التحسين والتطوير المستمر للنظام التقني والمعلوماتي والبنية التحتية بالجامعة.

- وضع خطة متكاملة لتسويق الخدمات المجتمعية وتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة ومأسستها، ووضع آليات محددة لمتابعة وتقييم فاعلية أنشطتها في مجال الشراكة المجتمعية حتى يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان استدامة تحسين مخرجات تلك الشراكات.

- تمكين أعضاء هيئة التدريس من التحول نحو التعليم الإلكتروني واستخدام المنصات التعليمية في العملية التعليمية، من خلال توفير المادة العلمية والأنشطة التدريبية للمقررات الدراسية على صفحاتهم الإلكترونية، وإتاحة التواصل العلمي والتعليمي مع الطلبة عبر البريد الإلكتروني.

- وضع إدارة الجامعة خطط التنمية الموارد الذاتية دورياً في ضوء العوائد التي حققتها من استيفاء متطلبات الاعتماد المؤسسي.

- تفعيل الأنشطة اللاصفية المساهمة في تحقيق مخرجات التعلم وخصائص الخريجين بما يتفق مع الإطار الوطني للمؤهلات، ومعايير الاعتماد البرامجي الصادرة عن المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.إشراك الطلبة في عملية التقويم الذاتي للجامعة وللبرامج، وتقييم المقررات والبرامج بشكل سنوي وتعديلها حسبما يقتضيه الحال، وتحديد مؤشرات الجودة، ويتم استخدامها لكل من المقررات والبرامج وتقويم الطلبة.وضع خطة لتنمية قدرات منسوبي الجامعة على استيفاء نماذج ومتطلبات الاعتماد المؤسسي، والتحسين المستمر لكافة ممارسات الجودة.

- تنفيذ المقترحات الصادرة عن المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في ضوء رؤية الجامعة وسياساتها ورسالتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بحيث تخضع الجامعة لعملية التقييم المستمر والمقارنات المرجعية، والتقييم الذاتي لضمان جاهزيتها لتجديد الاعتماد المؤسسي في المستقبل.

- تحديث ونشر الممارسات الجيدة الخاصة بضمان الجودة والاعتماد، وإجراء عملية التقييم في سياق البيئة التنظيمية للجامعة، للتأكد من فعالية الإجراءات، وتقييم المخرج التعليمي لتلبية احتياجات عملاء الجامعة وتحقيق الجودة التعليمية.

المراجع:

أحمد. محمود عمر. (2021). تصور مقترح لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول. المجلة التربوية. 82 (1). مصر: جامعة سوهاج. كلية التربية: مصر.

الأسمري. علي محمد. (2016). معوقات إعداد كليات التربية للاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة القراءة والمعرفة. (180). الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة. كلية التربية. جامعة عين شمس: مصر. 1-35.

آل فرحان. محمد. (2012). الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى في ظل أدوارهم المهنية من وجهة نظرهم. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية. جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

آل ناصر. ناصر بن عبدالله. (2020). أثر تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في تطوير أداء الجامعات السعودية. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية. 1 (6). مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم: اليمن. 31-59

بدير. المتولى إسماعيل. (2020) أثر الاعتماد الأكاديمي المؤسسي على أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المجمعة من وجهة نظرهم. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية. (20). مركز النشر والترجمة. جامعة المجمعة: المملكة العربية السعودية. 34-74.

البلهيش، عائشة والحبيشي، صفاء. (2011). تصور مقترح حول معايير الاعتماد وضمان جودة التعليم والتعلم بكليات

التربية. دراسات في التربية وعلم النفس. 5 (2). العدد (2). رابطة التربويين العرب: مصر. مارس. 239-219

جاد. محمد. (2019). معوقات مشروعات ضمان الجودة والتأهيل للاعتماد بجامعة جنوب الوادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة الثقافة والتنمية. 2 (2). جمعية الثقافة والتنمية: مصر. يوليو. 32-83.

حتامله، حابس ودراوشة، نجوى. (2019). الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة في شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين. دراسات- مجلة العلوم التربوية. 46 (2). الجامعة الأردنية: الأردن. 269-281

الحربي. حياة. (2011). المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة والتهيئة لمتطلبات الاعتماد الأكاديمية بجامعة أم القرى: دراسة ميدانية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. 17 (3). كلية التربية. جامعة حلوان: مصر. 11-108.

الخطيب. أحمد ومعايعة. عادل (2004). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة. دار الوراق للنشر: الأردن.

دهمان. مريم. (2013). دور التقييم الخارجي في تطوير أداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشوره. كلية التربية. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين

الدوسري. نوف. (2013). تصور مقترح للجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية التربية بجامعة الأميرة نورة في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة دراسات في التعليم الجامعي. (24). جامعة عين شمس: مصر. 441-490.

السرحان. عبدالله فهد. (2021) أثر تطبيقات معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي على تحسين الأداء الفردي والمؤسسي للجامعات الحكومية الأردنية. الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية. 6 (1). 14-38

السرحان. عطا الله بن فهد صياح (2013م). أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. 6 (13). جامعة العلوم والتكنولوجيا. اليمن. 3-17.

صبري. هاله (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي «تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن». المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. العدد (4): اليمن. 87-115

الصرايرة. خالد (2011). الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر رؤساء الأقسام فيها. مجلة جامعة دمشق. 27 (1). جامعة دمشق.: دمشق. 601-652.

عبد الرؤوف. طارق والمصري. إيهاب (2014). الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم: اتجاهات معاصرة. المجموعة العربية للتدريب والنشر: القاهرة. 277-417.

عبد السلام. رمضان؛ الطبلاوي. أسامة؛ والزواوي. شيماء (2019). أثر التطوير التنظيمي في فاعلية الأداء المؤسسي «دراسة تطبيقية على الجامعة العمالية فى مصر». مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. كلية التجارة. جامعة كفر الشيخ. يناير. 223-265

عبيد، حنان صبحي عبدالله وعبد العزيز، محمد علي والموسوي. محمد عرب. (2021). أثر الاعتماد الأكاديمي على تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة الأردنية. مجلة الدراسات والبحوث التربوية. 1 (1). مركز العطاء للاستشارات التربوية. الكويت. 221-251.

العربي. هشام يوسف. (2013). واقع تطبيق معايير الجودة في كلية التربية بجامعة حائل. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. 38 (3). رابطة التربويين العرب. القاهرة. 104-157

عسيري. عائشة علي مسعود محمد. (2019). واقع تطبيق البرامج التعليمية بجامعة الملك خالد لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية. 74 (2) كلية التربية. جامعة طنطا. مصر. 652-680

العصيمي. خالد. (2009). تقويم الأداء الجامعي والاعتماد المؤسسي فى الجامعات السعودية: نموذج مقترح في ضوء بعض التجارب العالمية». مجلة كلية التربية (التربية وعلم النفس). 33 (2). جامعة عين شمس: مصر. 506-552.

العنزي. يونس عويد. (2022). معوّقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسبل التغلّب عليها. مجلة تطوير الأداء الجامعي. 18 (1). أبريل: 335-347.

الغامدي. محمد فوزي. (2021). تحديات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المؤتمر الدولي لتأهيل وتمكين القيادات التربوية لتحقيق التميز المؤسسي. المملكة العربية السعودية. الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات. الرياض.

الغيث. العنود محمد. (2015). أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك سعود في أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. 3 (12). جامعة القدس المفتوحة. فلسطين. 101-130.

فاضل. مهاء. (2011). درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعتي ام القرى والملك عبد العزيز. رسالة دكتوراه غير منشوره. كلية التربية. جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.

قمبر. محمود. (2006). دراسات في التعليم الجامعي. عالم الكتب الحديثة. الأردن.

القميزي. حمد عبدالله. (2011). تأثير تطبيق متطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على العملية التعليمية دراسة تطبيقية على كلية التربية بالمجمعة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية. 31 (2). جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية. ٧٧٨-818.

قنديل. وليد. (2012). تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي: مدخل لتطوير كليات التربية في مصر. مجلة كلية التربية. العدد (80). الجزء (1). جامعة المنصورة. يوليو: المنصورة. 33-62.

المخلافي. أمين عبدالله محمد. (2013). دور الاعتماد الأكاديمي في تطوير وتحسين البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الإمارات العربية المتحدة. مجلة الباحث الجامعي في العلوم الإنسانية. (31). جامعة أب. اليمن. 246-256.

المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (2022). معايير الاعتماد المؤسسي. هيئة تقويم التعليم والتدريب: الرياض.

المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (2022). معايير الاعتماد المؤسسي. هيئة تقويم التعليم والتدريب: الرياض.

المعيقل. عبد الله عبد العزيز. (2016). متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة. مجلة العلوم التربوية. العدد (6). كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. 77-178.

المليجي. رضا. (2011). جودة واعتماد المؤسسات التعليمية. آليات تحقيق ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

النبوي. أمين. (2007). الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. الدار المصرية اللبنانية: القاهرة.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (2009). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. الرياض: الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

الورثان. عدنان. (2022). دور الاعتماد المؤسسي في تحسين أداء الجامعات السعودية. مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية. 9 (1). جامعة شقراء. المملكة العربية السعودية: 323-349.

Abdel Salam. Ramadan, Al-Tablawi. Osama, Al-Zawawi. Shaima (2019 AD). The impact of organizational development on the effectiveness of institutional performance. "An applied study on the Workers' University in Egypt." (In Arabic). *Journal of Contemporary Business Studies*. Faculty of Commerce. Kafrelsheikh University. January. 223-265

Abdel-Raouf. Tariq and Al-Masry. Ihab (2014). Comprehensive quality and accreditation in education: contemporary trends. (In Arabic). Arab Group for Training and Publishing: Cairo. 277-417.

Ahmed. Mahmoud Omar (2021). A proposed scenario for improving the accreditation policy of higher education institutions in light of the experiences of some countries. (In Arabic). *Educational magazine*. 82 (1). Egypt: Sohag University. Faculty of Education: Egypt.

Al Enzi. Y. (2022). Obstacles of applying the Standards for Programmatic Accreditation in the Faculty of Education at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

ies in University Education. (24). Ain Shams University: Egypt. 441-490.

Al-Eyadhy. A. & Alenezi. S. (2021). The Impact of External Academic Accreditation of Undergraduate Medical Program on Students' Satisfaction. BMC Medical Education. 21. London. 1-10.

Al-Ghaith. Al-Anoud Muhammad (2015 AD). The impact of applying academic accreditation in the College of Education at King Saud University on the performance of faculty members from their point of view. (In Arabic). *Al-Quds Open University Journal for Educational and Psychological Research and Studies*. 3 (12). Al-Quds Open University. Palestine. 101-130.

Alghamdi. M. (2021). Challenges of Applying Academic Accreditation Standards at Imam Abdul Rahman bin Faisal University from the Point of view of the Faculty Members. (In Arabic). The International Conference for Qualifying and Empowering Educational Leaders to achieve Institutional Excellence. General Authority for Exhibitions and Conferences. Riyad.

Al-Harbi. E. (2017). Preparing Saudi Universities for International Accreditation in the Area of Governance and Leadership. PhD Dissertation. Tennessee State University. Nashville. TN.

Al-Harbi. Hayat (2011 AD). Obstacles facing achieving comprehensive quality and preparing for academic accreditation requirements at Umm Al-Qura University: a field study. (In Arabic). *Journal of Educational and Social Studies*. 17 (3). Faculty of Education. Helwan University: Egypt. 11-108.

Al-Mekhlafi. Amin Abdullah Muhammad (2013). The role of academic accreditation in developing and improving academic programs in private higher education institutions in the United Arab Emirates. (In Arabic). University Researcher *Journal for Human Sciences*. (31). Ibb University. Yemen. 246-256.

Al-Muaqil. Abdullah Abdulaziz (2016 AD). Reand Ways to overcome them. (In Arabic). *Journal for developing the University Performance*. 18 (1). Center for developing the University Performance. Mansoura University. Egypt.

Al Farhan. Muhammad (2012). The training needs of faculty members at the College of Education at Umm Al-Qura University in light of their professional roles from their point of view. (In Arabic). Master Thesis. College of Education. Umm Al-Qura University: Mecca.

Al Nasser. Nasser bin Abdullah. (2020). The impact of applying quality assurance and accreditation standards in developing the performance of Saudi universities. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research.* 1 (6). (In Arabic). Arabian Peninsula Center for Research and Evaluation: Yemen. 31-59

Al-Arabi. Hisham Youssef (2013). The reality of applying quality standards in the College of Education at the University of Hail. (In Arabic). *Arab studies in education and psychology*. 38 (3). Arab Educators Association. Cairo. 104-157

Al-Asmari. Ali Muhammad (2016). Obstacles to preparing colleges of education for academic accreditation in the Kingdom of Saudi Arabia: a field study. (In Arabic). *Reading and Knowledge Journal*. (180). Egyptian Society for Reading and Knowledge. Faculty of Education. Ain Shams University: Egypt. 1-35.

Al-Balheesh. Aisha and Al-Hubaishi. Safaa (2011 AD). A proposed vision for accreditation standards and ensuring the quality of teaching and learning in colleges of education. (In Arabic). *Studies in education and psychology*. 5 (2). Issue (2). Arab Educators Association: Egypt. March. 219-239

Al-Dosari. Nouf (2013). A proposed vision for quality and academic accreditation at the College of Education at Princess Noura University in light of some international experiences. (In Arabic). *Journal of Stud-*

Al-Warthan. Adnan (2022). The Role of Institutional Accreditation in Improving the Performance of Saudi Universities. (In Arabic). *Shaqra University Journal of Humanities and Administrative Sciences*. 9 (1). Shaqra University. Saudi Arabia. 323-349.

Asiri. Aisha Ali Masoud Muhammad (2019). The reality of King Khalid University's educational programs applying quality standards and academic accreditation. (In Arabic). *College of Education Journal*. 74 (2) Faculty of Education. Tanta University. Egypt. 652-680

Badir. Al-Mutawali Ismail. (2020) The impact of institutional academic accreditation on the performance of faculty members at Majmaah University from their point of view. (In Arabic). *Journal of Humanities and Administrative Sciences*. (20). Publishing and Translation Center. Al Majmaah University: Kingdom of Saudi Arabia. 34-74.

Bejan. S. & Mircea. R. Damian. T. Neuner. L. Niculita. L. & Vacareanu. R. (2018). Impact evaluation of institutional evaluation and programme accreditation at Technical University of Civil Engineering Bucharest (Romania). *European Journal of Higher Education*. 8 (3). 319-336.

Dattey. K. Westerheijden. D. Wiecher. H. & Hoffman. A. (2014). Impact of accreditation on public and private Universities: a Comparative Study. *Tertiary Education and Management*. 20 (4). 307-319.

Fadel. Maha (2011). Degree of application of comprehensive quality and accreditation standards at Umm Al-Qura and King Abdulaziz Universities. (In Arabic). Unpublished doctoral dissertation. College of Education. Umm Al-Qura University: Kingdom of Saudi Arabia.

Gad. Muhammad (2019). Obstacles to quality assurance and qualification projects for accreditation at South Valley University from the point of view of faculty members. (In Arabic). *Culture and Development Journal*. 2 (2). Culture and Development Association: Egypt. July. 32-83.

quirements for applying accreditation and quality assurance at the College of Social Sciences at Imam Muhammad bin Saud Islamic University in light of some contemporary global experiences. (In Arabic). *Journal of Educational Sciences*. Issue (6). College of Social Sciences. Imam Muhammad bin Saud Islamic University. Riyadh. 77-178.

Al-Osaimi. Khaled (2009). Evaluating university performance and institutional accreditation in Saudi universities: A proposed model in light of some international experiences. (In Arabic). *Journal of the College of Education (Education and Psychology)*. 33 (2). Ain Shams University: Egypt. 506-552.

Al-Qumaizi. Hamad Abdullah (2011 AD). The impact of applying the requirements of quality assurance and academic accreditation standards on the educational process. an applied study on the College of Education in Al Majmaah. (In Arabic). *Journal of Studies in Social Service*. 31 (2). Helwan University - Faculty of Social Work. 778-818.

Al-Sarayrah. Khaled (2011). Job performance among faculty members in public Jordanian universities from the point of view of their department heads. (In Arabic). Damascus University Journal. 27 (1). Damascus University: Damascus. 601-652.

Al-Sarhan. Abdullah Fahd (2021) The impact of applying comprehensive quality standards and academic accreditation on improving the individual and institutional performance of Jordanian public universities. International Commission for Islamic Marketing. (In Arabic). *Journal of Islamic Management and Leadership*. 6 (1): Jordan. 14-38

Al-Sarhan. Atallah bin Fahd Sayyah (2013). The impact of applying quality standards and academic accreditation on the marketing of educational outcomes in Saudi universities. (In Arabic). *Arab Journal for Quality Assurance of University Education.* 6(13). University of Science and Technology. Yemen. 3-17.

Sabry. Hala (2009). The quality of higher education and academic accreditation standards. "The Private University Education Experience in Jordan." (In Arabic). *Arab Journal for Quality Assurance of University Education*. Issue (4): Yemen. 87-115.

Solarte. F. (2017). A Causal-Comparative Study of Colombia's Institutional Accreditation System and Graduation. Employability. and Attrition in Higher Education. Grand Canyon University. Quest Dissertations Publishing. 10283189.

Suchanek. J. & et al. (2012). The Impact of Accreditation on the Reform of Study Programmes in Germany. *Higher Education Management & Policy*. 7. June. 1-24.

Tuama. Y. & Alqhiwi. A. (2014). The Impact of Application of Business Process Reengineering on Improvement the Institutional Performance Effectiveness "A Field Study on the Jordanian Pharmaceutical Companies". European *Journal of Scientific Research*. 122 (1). 81-89.

Tweedy. I. (2016). Contributions to Student Learning: Aligning Student Affairs Assessment with Institutional Accreditation Improvement Goals. PhD Dissertation. University of Delaware.

Wash. J. (2009). Advancing Human Performance Technology through Professional Development; an Action Research Study. PhD Dissertation. School of Education. Cappella University. June.

nia after the Iron Curtain. Economic and Business Review for Central and South - *Eastern Europe*. 17 (3). Ljubljana. 291-312.

Jacqmin. J. & Lefebvre. M. (2021). The Effect of International Accreditations on Students' Decisions: Evidence from French Business Schools. IDEAS Working Paper Series from RePEc: St. Louis. 1-35.

Marques. M. (2010). The New Higher Education Assessment and Accreditation System: Impact. Effects and Benefits. *Revista Universo Contabil*. 6 (1). 142. Blemenau. 151-162.

Nguyen. H. Hien Ta. T. (2018). Exploring impact of accreditation on higher education in developing countries: a Vietnamese View. *Tertiary Education and Management*. 24 (2). 154-167.

Nicholson. N. et al (2006). The Blackwell Encyclopedia of Management; Organizational Behavior. Vol.11. Wiley-Blackwell. London.

Obaid. Hanan Sobhi Abdullah. Abdulaziz. Muhammad Ali. Al-Mousawi. Muhammad Arab (2021 AD). The impact of academic accreditation on the implementation of comprehensive quality at the University of Jordan. (In Arabic). *Journal of Educational Studies and Research.* 1 (1). Al-Ataa Center for Educational Consultation. Kuwait. 221-251.

Olabanji. E. & Abayomi. A. (2013). Accreditation and Quality Assurance in Nigerian Universities. Journal of Education and Practice. 4 (8). 34-41.

Phillips. S. D. & Kinser. K. (2018). Accreditation on the Edge; Challenging Quality Assurance in Higher Education. Johns Hopkins University Press. Baltimore. Maryland.

Qandil. Walid (2012). Implementing the institutional accreditation system: an introduction to developing colleges of education in Egypt. (In Arabic). *College of Education Journal*. Issue (80). Part (1). Mansoura University. July: Mansoura. 33-62

جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences
At Hail University

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

Seventh Year, Issue 21
Volume 3, March 2024

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658